



PROVISIONAL

A/41/PV.8  
1 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد شودري (بنغلاديش)  
شم : السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا)  
(نائب الرئيس) الاشتراكية السوفياتية

- كلمة فخامة السيد ميغيل دي لا مدريد أورتادو رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد بيريس دي ميراندا (البرتغال)

السيد ووشيكيان (الصين)

السيد شيرك (فرنسا)

السيد تيران تيران (اكوادور)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

كلمة فخامة السيد ميغيل دي لا مدريد أورتادو رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا هذا

الصباح الى كلمة رئيس الولايات المكسيكية المتحدة .

اصطحب السيد دي لا مدريد ، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة الى داخل قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني نيابة عن الجمعية

العامة أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الولايات المكسيكية المتحدة ، فخامة السيد ميغيل دي لا مدريد ، وأدعوه الى القاء كلمته أمام الجمعية .

الرئيس دي لا مدريد (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ،

اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالاعراب - نيابة عن المكسيك حكومة وشعبا - عن امتناننا العميق للمجتمع الدولي لمساعدته العاجلة السخية ، التي أعقبت الهزات الأرضية المأساوية في بلدنا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي . ولن ينسى شعب المكسيك هذا المظهر الواضح للتضامن العالمي .

وأود أن أعرب أيضا عن سرورنا الخالص لكم بمناسبة انتخابكم عن جدارة لقيادة جهود الجمعية العامة ، وأن أعرب عن ارتياح المكسيك للدور الماهر والفعال الذي أداه سلفكم ، السفير خايمي دي بينييس الذي قاد أعمال الجمعية خلال دورتها الأربعين .

ويتعين عليّ أيضا أن اعترف بالجهود الدؤوبة للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي برهن طوال فترة توليه مهامه على بعد نظره وقدرته على الابداع السياسي في مواجهة التحديات الخطيرة التي تفرضها الحالة الدولية . ان مبادراته العديدة دليل على التزامه الذي لا يتزعزع بالسلم والتعاون بين الدول .

لقد عنيت بحضوري أمام الجمعية العامة أن أؤكد من جديد التزام المكسيك الدائم بمنظمة الأمم المتحدة وبمثلها . انه التزام بحكم القانون في العلاقات الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية . والسعي لايجاد صيغ ديمقراطية تسمح بالتعايش السلمي والتعاون بين الشعوب على أسس عادلة ومنصفة .

منذ أكثر من ٤٠ سنة بقليل ، تجمعت آمال البشرية ، التي خرجت في ذلك الوقت من أكبر دمار دموي شهدته ، على انشاء منظمة دولية جديدة ، وراة الملايين من الشعوب في الأمم المتحدة فرمة فريدة لبناء نظام بين الدول ينهض بالتقدم والرفاهية العالمية في اطار من السلم والامن .

لم يكن للمجتمع الدولي في عصرنا الراهن أن يصبح على النحو الذي هو عليه الآن دون وجود الأمم المتحدة . وقد كانت الذكرى الاربعون لتأسيسها مناسبة ملائمة لتقييم عمل المنظمة .

لقد ساعدت المنظمة دون شك على اخماد وتخفيف حدة الازمات الدولية التي كان يمكن أن تتفاقم وتصبح كوارث ذات آثار لا يمكن عكسها . ان نهوضها بعملية انهاء الاستعمار ، التي حولت الخريطة السياسية في عصرنا ، يعد أحد منجزاتها الأساسية . وقد أدى نمو نظام واسع النطاق من التعاون والمناقشة التعددية الى بروز ادراك مشترك للقضايا الكبرى التي تقرر حياة الأمم .

وبفضل التطور الهائل للنظام التعددي نعرف الآن اننا رغم الاختلافات الجغرافية والتاريخية والثقافية والسياسية ، نواجه تحديات مشتركة تتطلب جهودا متضافرة وشكلا جديدا من التضامن .

إلا أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق أهداف عام ١٩٤٥ . اننا نعيش الآن في عالم ربما يكون أكثر خطورة وأقل استقرارا ، أبرزت فيه الهيمنة السياسية والعسكرية والتكنولوجية للقلة التفاوت بين الأمم .

لقد تزامن عمر منظمنا مع واحدة من أكثر فترات تاريخ الانسان حركة وتغيرا . لقد حولت الاكتشافات العلمية والثورة التكنولوجية المجتمعات . ووسائل الاتصال

تربطنا بشكل فوري يجعلنا نشهد أكثر الأحداث بعدا ونشترك فيها . واليوم يعيش الجميع حياة عصرية ومن سوء الحظ ، أن هذه القدرة التقنية الهائلة على الاتصال لم تعمل دائما على تعزيز التفاهم . ففي أحيان كثيرة جدا لا نعلم سوى مظهر الأحداث وليس مفرزها الحقيقي . ولم تختف بعد من بيننا الريبة والتحيز والشكوك .

لقد كُرس مبدأ المساواة القانونية للدول في ميثاق مان فرانسيكو ، ولكن انشئت أيضا آليات لاعطاء الدول المنتصرة مسؤولية خاصة لحفظ السلم والامن الدوليين . وبأكثر من طريقة جمع الميثاق بين المثل العليا والواقعية التي تبنتها مجموعة من الأمم عقدت العزم على أن تحول الى الابد دون وقوع مواجهة عالمية . إلا أن بعضها لم يتخل عن امتيازاته ونفوده .

كان المجتمع الدولي مضطرا الى الازعان لقوة الظروف ولكن تلك المسؤولية المتمثلة في حقوق وواجبات الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، يجب ان تتكيف دائما وفقا للنظام القانوني الدولي وان تتكيف به . وملاحيات الاعضاء الدائمين تخضع للقانون ، وهي ليست امتيازات لا ضوابط لها او حدود . وسرعان ما أدى التنافس السلي صاحب تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، الى المواجهة وتخطت المواجهة ، كما كان متوقعا ، حدود القانون وخضعت لاعتداءات متكررة لاستخدام القوة بطريقة عشوائية .

إن مجتمع الدول يستلزم وجود مساواة في الحقوق والواجبات ، ولكنه تشوه بسبب تركيز القوة حول قطبين أساسيين . وتمكن هذا الامتقارب الثنائي من فرض مطالبه : فاصبح الانحياز والتبعية جزءا طبيعيا من الحياة الدولية . والحقيقة ان بعض الفترات التي صاد فيها التوتر الشديد تبعتها فترات اخرى رأينا فيها بريقا من التفهم . وكانت المواجهة التي أشير اليها ، والتي نرى طبيعتها الحقيقية ومخاطرها في ترميزات الاسلحة الرهيبة المكتملة ، احدى المشكلات الرئيسية في العلاقات الدولية خلال العقود الاربعة الماضية .

ولحسن الحظ ، امكن الى الان تجنب المواجهة التي كان من الممكن ان تنمرنا جميعا . ومع ذلك نواجه جميعا تهديدا سيتمرد وقفه اذا ما بدأ . لقد رسمت هذه المواجهة بميحتها جوانب كثيرة من الحياة المعاصرة وتركت بصماتها المساوية على مصير شعوب ومناطق كثيرة في العالم النامي .

إن تطور منظماتنا هو انعكاس لاتجاهات موجودة في السياسات العالمية . ونجاح وفشل الامم المتحدة ، ومزاياها وأوجه القصور فيها ، هي تعبيرا عن مدى التزام الدول الاعضاء بالقانون الدولي وبمبدأ التمديدية .

فكثيرا ما اصبحت المنظمة بالشلل بسبب الافتقار الى الارادة السياسية من جانب بعض الدول ، وهي التي عهد اليها منذ البداية بمسؤولية أساسية في تسوية النزاعات . لقد فضلت تلك الدول ان تخلق نظم الامن الخاصة بها والتي لم تؤد فقط الى تقويض المهمة الأساسية للأمم المتحدة فيما يتعلق بصيانة السلم ، بل أدت ايضا الى وجود مناطق هيمنة .

إن استخدام حق النقض بطريقة عشوائية جعل مجلس الأمن في حالات كثيرة جسدا عاجزا عن تحقيق أهدافه ومنع تلك الهيئة الهامة من أن تعبر بشجاعة عن رأيها في الأحداث والصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

وفي الوقت نفسه لا يمكننا أن ننكر أن نظام التعددية يواجه منذ عدة سنوات صعوبات واضحة بعضها هيكلية وبعضها سياسي . وقد عقد النمو الهائل للمنظمة في السنوات الأخيرة سير العمل فيها ، ومن ثم قلل من فاعليتها . وليس هناك شك في أن تعزيز المنظمة يقتضي اجراء تغييرات لتنظيم أنشطتها بشكل أفضل وقبل كل شيء لتسهيل تنفيذ قراراتها . ومن شأن هذا أن يمكننا من أن نعيد إليها شرعيتها ، بسبل ومصداقيتها في نظر البعض .

وتضاف الى الصعوبات الادارية في المنظمة مشكلات مالية نشأت نتيجة عدم قيام بعض الدول الاعضاء بمداد انصبتها المقدره . ويثق المجتمع الدولي في أن فريق الخبراء ال ١٨ الخاص سيساعد في التغلب على هذه المشكلات . وعلى كل حال فان المجتمع الدولي يعرف تماما أن انصبتنا في الأمم المتحدة تعتبر التزاما قانونيا لا يمكن إنكاره من جانب واحد .

إن تجاهل المتزايد لاحكام القانون الدولي ومواصلة استخدام القوة بلا مبرر يعبران بشكل خطير عما وصلت اليه الحالة في مجتمع الدول . ولا يمكن ولا يجب النظر لمنظمتنا باعتبارها عقبه مزعجة في وجه تطلعات الهيمنة بل بالاحرى يجب اعتبارها الوسيلة المتحضرة الوحيدة للتمايش في وقتنا هذا . والشروط الاساسية لإحداث تغيير في النظام الدولي لصالحنا جميعا هي : تحسين المؤسسات ، والفاعلية في الوصول الى الاهداف ، والاحترام الكامل للمبادئ وتوافر الارادة السياسية الحقيقية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة لصالحنا جميعا .

إن استعادة الثقة لا تتفق مع وجهات النظر الاستشارية في الساحة الدولية ومع وصف تلك الساحة بأنها ملية للصراع السياسي لحماية مصالح فردية . ولا يمكن تجاهل صوت الاغلبية في هذا المحفل . فاهمال ارادة الاغلبية هو تجاهل لمفاتنا المتنوعة ، ويقضي على امكانيات هائلة للتمايش التمدي الحقيقي .

إن مصيرنا جميعا هو أن نعيش على نفس الكواكب ، ومسؤوليتنا المشتركة هي أن نجعل ذلك الكوكب صالحا لسكن جميع الشعوب وأن نتجنب الخلافات غير المثمرة التي تؤثر على الأضعف . ويمكن للتعايش المتسق والحضارة أن يسودا اذا ما قاما على أساس احترام حقوق الآخرين وتضافر الجهود لحل المشكلات التي تهم العالم أجمع .

إن الأزمة الاقتصادية والمالية الخطيرة في عصرنا الحاضر هي تعبير عن المشكلات الهيكلية التي لم تحل بعد في النظام الدولي . وتشكل هذه الأزمة تهديدا خطيرا لاستقرار في العلاقات بين الدول وتؤثر على السلم الاجتماعي والسياسي لجميع الشعوب . ومن سوء الطالع أن التوقف في المفاوضات العالمية التي لها أهمية حيوية في تنميتنا . أدى الى تفاقم الكساد والافقار . وقد أشرنا عدة مرات الى الظلم الشديد الذي يكتنف التجارة بين الأمم الصناعية والأمم النامية وطالبنا أن تتقاسم البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تكاليف النمو بشكل أكثر انصافا .

ومن الجلي أن الجهود الرامية الى تحقيق النمو تعتبر المسؤولية الرئيسية لمجتمعاتنا . إننا نعرف أنه لايزال هناك أشياء كثيرة ينبغي القيام بها في هذا السبيل ولايزال هناك أمور كثيرة ينبغي إصلاحها لبلوغ هذا الهدف . ولكن جهودنا في الداخل لن تجدي اذا كان المناخ الاقتصادي العالمي غير مناسب لنا . إن مشكلات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تؤثر أيضا في الاقتصادات المتقدمة النمو التي كثيرا ما تفرض علينا شروطا غير مؤاتية للتنمية المنتجة ولنقل التكنولوجيا وتسويق صادراتنا ناهيك عن الاستنزاف المالي الذي تعاني منه اقتصاداتنا . لقد ساهمت بلادنا في تحقيق رفاهية البلدان الأكثر تقدما ، بل وأحيانا فيما تتمرغ فيه من بذخ . وقد حان الوقت لأن يدرك الأقوياء الحقيقة التاريخية المتمثلة في أن مستقبلهم وأمنهم يعتمدان أيضا على مرونتهم في مواجهة مطالب الضعفاء وعلى مساهماتهم الحقيقية في تنميتهم وبالتالي في تحقيق المالح العام .

ان توجيه نداء من أجل المسؤولية المشتركة في حل شتى جوانب الازمة لا يعني توجيه اللوم لأحد بل يعني بالأحرى دعوة جميع الدول الى الوفاء بالتزاماتها لتتصدى سويا لما ليس بوسع دولة بمفردها أن تحله .

ان البحث عن خيارات لابد أن يأخذ في الحسبان العلاقة الوثيقة بين الدين والتجارة والعملة . ونعرف أن قدرا كبيرا من الصعوبات المالية التي تكتنفنا ناشئ عن العبء الثقيل لخدمة الدين الخارجي . اننا بحاجة الى اعادة هيكلة الدين الحالي والى موارد جديدة ، ولكننا أيضا على اقتناع بأن تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية الى المستويات السابقة هو تدبير ضروري عاجل من شأنه أن يوفر خيارات منصفة تفيد النظام المالي الدولي بأسره . ويجب ألا ننسى أن المستويات الحالية قد حققت أرباحا كبهيرة للبنوك الدولية .

ان حل الازمة يستلزم تحسين شروط التبادل . ويتطلب أيضا ، دون شك ، القضاء على الحمائية وتحسين أسعار ملعنا . من هذا المنظور أود أن أشدد على أهمية الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية في اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) والحاجة الى أن يستأنف منتجو ومستهلكو النفط المحادثات بغية توفير الاستقرار للسوق . وفي هذه الحالات يكون الحوار بين الاطراف المعنية وسيلة لا غنى عنها لخدمة الصالح العام .

ومن الضروري أيضا توافر قدر أكبر من التعاون الدولي والتدفقات المالية الكافية لتيسر لبلداننا المضي في التنمية دون أن تصبح مدينة بغية كسر الحلقة المفرغة للحاجة التي تحكم علينا بالفقر .

لقد حرصت المكسيك حرصا شديدا على معالجة الصعوبات المالية التي صادفتها معالجة حسيطة . فاحترمنا حتى الآن التزاماتنا الدولية بغض الجهود الهائلة التي يبذلها شعبنا الذي تأثر مستوى معيشته تأثرا سلبيا نتيجة لذلك . وعلى الرغم من أننا أبرمنا مؤخرا اتفاقات هامة فيما يتعلق بإدارة الدين الخارجي متمكننا من تحقيق نمو معتدل على مدى السنتين المقبلتين ، فاننا ندرك أن هذه الاتفاقات مؤقتة وربما غير كافية . وهذا سيستمر مادامنا لم نجد حولا سياسية واقتصادية طويلة الامد على نطاق عالمي .

ان مشاكل الطاقة والتجارة والانتاجية والتمويل والمديونية التي نواجهها جميعا تتطلب حولا شاملة ومقبولة بصورة تبادلية ، وإلاّ فان الاقتصاد العالمي سيظل عرضة للدائرة المأساوية المتمثلة في تعاقب الكساد والانتعاش الاقتصادي والتي لا يمكن أن تكون بمعزل عن عدم الاستقرار السياسي والصراعات القائمة في أجزاء عديدة من العالم .

ان المكسيك اذ تسترعي الانتباه الى هذه الحالة تعرب عن تضامنها الكامل مع الشعوب النامية التي تناضل من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وتوازنا . ولن ندخر الجهود التي نبذلها نيابة عنها بحشا عن حلول عادلة وواقعية عن طريق المفاوضات . اننا لن نخون سيادتنا أو نحيد عن مواقفنا التاريخية لدى سعيينا ، بمرونة وحس بالمسؤولية ، الى ابرام اتفاقات تعزز من مصالحنا المشروعة . ان المواجهة الشنائية وتكثيف الصراعات الاقليمية ، فضلا عن سباق التسلح ، ما برحت منذ بداية هذا العقد تعرّض السلم والامن العالميين للخطر . ونشعر بالتشجيع ازاء امكانية الانفراج بين الدولتين العظميين التي يجرى الآن تجديدها بعد فترة من الجفاء والشكوك .

ونأمل أن تؤدي المفاوضات والحوار الى تخفيف حدة التوترات . لذلك فاننا نعرب عن رغبتنا في أن يؤدي تجدد الاتصالات بين هاتين الدولتين ، على أعلى مستوى اذا اقتضى الامر ، الى ابرام اتفاقات دائمة ، توفر لنا جميعا الامن الحقيقي . ونأمل أن تصبح هذه الامكانية حقيقة .

ولكن يجب ألا ننسى أن هناك الى جانب هذه المسألة ، مسائل عديدة هامة للغاية في عصرنا هذا ولا تدخل في نطاق العلاقة بين الشرق والغرب . فلا بد للشمال والجنوب أن يحددا من جديد هيكل علاقاتهما ، فضلا عن أي اتجاهات سائدة فان عالم اليوم يمثل تنوعا لا تتسع لاي وجهات نظر جامدة أو تميل الى التبسيط . ان الشرق والغرب والشمال والجنوب توفر أنماطا عديدة من الحياة تمثل الشراء الحقيقي لمجتمع الأمم في عالم اليوم .

ان كل دولة تضفي على سياستها الخارجية سمات مشتقة من تجربتها التجارية ويوسعها ان تعبر في هذا المحفل ، دون ضغط وفي استقلال تام ، عن وجهات نظرها بشأن الحالة الدولية واسباب أي مبادرات تطرحها . ان هذه أكبر فضائل الروح الديمقراطية التي تتحلل بها منظماتنا . لا بد من الاستماع الى جميع الآراء والنظر فيها لانه ليس بالضرورة ان تكون البراعة السياسية لدى الجانب الحائز للقوة الاقتصادية أو القوة العسكرية .

ان المكسيك اذ تشارك مشاركة نشطة في المحافل الدولية ، تسعى دائما الى ان تكون بناة . اننا لا نحضر الى هنا لمعارضة أي أحد أو التصويت لصالح أحد أو ضد أي أحد ، بل للحفاظ على المبادئ التي قبلها المجتمع الدولي صراحة ولتعزيز هذه المبادئ . وان تقاليدنا السياسية والعلاقات الودية التي نتوخى اقامتها مع جميع بلدان العالم تنبع من اقتناعنا الراسخ بأن سلطة القانون فوق سلطة القوة . وهكذا اشتركنا في أعمال تساهم في تخفيف حدة التوتر الدولي وفي حل المشاكل الاقليمية . لقد عبرنا عن رأينا في المفاوضات بين العالمين الصناعي والنامي . وعبرنا أيضا بوضوح عن التزامنا بعمليات انهاء الاستعمار ونطالب باحترام حقوق الانسان حيثما تنتهك .

وفي الوقت نفسه ، فان التجربة التاريخية تجبرنا ، باخلاص وباستمرار ، على الدفاع عن مبادئ عدم التدخل وتقرير المصير للشعوب والوقوف باقتناع الى جانب التسوية السلمية للمنازعات والتعاون الدولي . وللأسباب نفسها نعارض بلا تردد استخدام القوة الذي بغير موجب أو التهديد باستخدامها . ان المكسيك تؤمن بسان احترام قواعد القانون الدولي على الوجه الاكمل شرط مسبق لا بد منه لتوافر الثقة والعدالة اللتين يجب ان تسودا بين الامم المتحضرة .

ونعرف أيضا ان النضال من أجل السلم والتنمية ليس مهمة نظرية تقوم على مجرد سرد المبادئ . بل على النقيض من ذلك لا تكتسب المبادئ معناها الحقيقي إلا اذا نفذت تنفيذا عمليا . لذلك التزمت حكومتي بالعديد من المبادرات التي تسعى الى ايجاد حلول بناة للمشاكل الدولية .

وهناك تحرك واسع في جميع أرجاء العالم يطالب بتحرير البشرية من خطر  
المحرقة النووية . ان البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية تتشاطر ذلك التطلع .  
فلا يمكننا أن نظل غير مباليين تجاه التهديد الذي يمس الامن ويعرقل التنمية ويعرض  
بقاء جميع الشعوب للخطر .

لقد أيدت المكسيك المقترحات المختلفة بشأن نزع السلاح النووي ، على الصعيدين الاقليمي والعالمي . وساعدنا بالأمس مع بلدان امريكا اللاتينية الاخرى على ابرام معاهدة ثلاثيلولكو . واليوم نشارك بنشاط في المنظمات المتعددة الاطراف المكرمة لنزع السلاح . والدور الذي نلعبه في مجموعة القارات الخمس ، مع رؤساء دول وحكومات الأرجنتين وتنزانيا والسويد والهند واليونان يعبر تماما عن هذا الموقف المؤيد للسلام الذي تتخذه المكسيك كما يعبر عن اصرارها على أن نتحرر جميعا من كابوس امكانية قيام مواجهة نووية لا يكون فيها منتصر أو مهزوم وتحول آلاف السنين من الحضارة الى مجرد غبار نووي في ثوان معدودات ، وتؤدي الى زوال الحياة ذاتها .

ولقد قلنا في الاعلانين اللذين وقعناهما ، أولا في نيودلهي في عام ١٩٨٥ وفي الشهر الماضي فقط في المدينة المكسيكية إشتابا ، انه يتحتم على كل البشر وكل الشعوب ، لا الحكومات التي تمتلك القدرة التقنية على التدمير الكامل وحدها ، أن تبذل جهودها لوقف سباق التسلح . وقد وجهنا نداء حارا من أجل تحقيق الانفراج العالمي وابرام اتفاقات تهدف الى وقف سباق التسلح المحموم . وطالبنا أيضا ، في كل من الاعلانين ، بالامتخدام الافضل للموارد البشرية والمادية التي تبعد اليوم على أدوات الغناء ، وبانفاقها من أجل تنمية الشعوب وتلبية احتياجاتها الحيوية والاكثر الحاحا .

وقد طالبنا في اعلان نيودلهي الدولتين العظميين الرئيسيتين بوقف تجاربهما النووية ، كخطوة أولى صوب توقيع معاهدة تحظر هذه التجارب بالكامل . واتخذنا أيضا موقفا حازما ضد عسكرة الفضاء الخارجي . وفي المكسيك ، قدمنا اقتراحات محددة للتحقق من وقف التجارب النووية ، وأكدنا على المخاطر التي تنجم عن سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وأكدنا من جديد اقتناعنا بأن الحوار بين الدول ينبغي أن يؤدي الى اعتماد اتفاقات ملموسة لنزع السلاح .

وإن بياناتنا ، التي تستمد شرعيتها من كونها تعبر عن رغبات كل البشرية ، ليست إلا خطوة أولى في سلسلة من الجهود التي يجب أن يبذلها المجتمع الدولي بأمـل القضاء على الاسلحة النووية .

وإن التحدي الكبير الذي يواجه الذكاء البشري ونحن نقرب من نهاية القرن العشرين هو تحقيق التقاء السلم ونزع السلاح والتنمية مما يفتح طريق الحياة والكرامة أمام المجتمع البشري .

إن منع وقوع حرب نووية يرتبط بحل الصراعات التي تؤثر على توازن القوى وممارسة القوة والتعصب في مناطق جغرافية مختلفة يعوق فرم الوفاق .

وبالمثل ، تصر بعض الدول بعناد على أن ننظر الى النضالات من أجل تقرير المصير ، التي تخوضها شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، في إطار الصراع بين الشرق والغرب ، وهذا يؤخر ويمنع الانتصار الحتمي لتلك الشعوب .

وفي امريكا الوسطى ، تتعمق الازمة ، وكثيرا ما تبدد وتهمل الفرص من أجل ايجاد حل سلمي لها . ولم تدخر المكسيك وسعاً في السعي من أجل التوصل الى اتفاقيات عادلة تحترم المصالح المشروعة لجميع دول امريكا الوسطى . ولهذا قمنا مع حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا ، وبالتأييد النشط من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو ، بتشجيع الاستراتيجيات التي تؤدي الى ارساء أسس التعايش السلمي والتعاون في المنطقة . وقدمنا تقارير مفصلة الى الامم المتحدة عن التقدم الذي أحرزته جهودنا الدبلوماسية .

واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن مجموعة كونشادورا وفريق الدعم لا يمكن أن يحلا محل المسؤولية السياسية التي تتحملها حكومات امريكا الوسطى . فالسلم هو قرارها أولا وقبل كل شيء ، كما أنه قرار الدول الأخرى التي تساعد على توجيه مجرى الأحداث بسبب وجودها ونفوذها في المنطقة .

وليس بوسعنا أن نحل محل ارادة الأطراف المعنية مباشرة ، كما أننا لا نستطيع أن ننظر بلا مبالاة الى حالات لا تهدد فقط الاستقرار الاقليمي ومستقبلنا المشترك بل

تمثل أيضا انتهاكات لكرامة شعوب أمريكا اللاتينية كما أنها تضر بمصالحنا الوطنية المشروعة .

إن عدم موافقة دولة ما على مجريات السياسة في دولة أخرى لا يبرر بأي حال من الأحوال ارتكاب أعمال لا تخضع للقانون الدولي . وقد اتخذت أمريكا اللاتينية جهدا دبلوماسيا مكثفا لا يمكن انكاره . ففي مناسبات عديدة ، كما حدث مثلا في كاراباييدا في بداية هذه السنة ، تقدمت حكومات أمريكا اللاتينية باقتراحات ملموسة تهدف إلى توفير مناخ مناسب للوفاق . وهذه التدابير متوازنة تماما فيما يتعلق بالجهد المطلوب من كل طرف - سواء كان معنيا بطريق مباشر أو غير مباشر بالعملية - بغية إعادة استتباب النظام القانوني وتسهيل إبرام اتفاقات . ونحن مقتنعون بأن آراءنا ، المكرمة في معاهدة كونتادورا للسلام والأمن والتعاون في أمريكا الوسطى ، لاتزال قائمة في ضوء الظروف الراهنة .

لقد فتحت أمريكا اللاتينية الأبواب للحوار والحلول الوسطى في أمريكا الوسطى ، كجزء من عملية التفاوض والتكامل التي قررت النهوض بها . وتعرب المكسيك مرة أخرى عن استعدادها الكامل للاسهام في اقرار السلم في هذه المنطقة .

إننا نؤيد التوصل إلى حلول تفاوضية للصراعات لا في المنطقة القريبة منا فحسب بل أيضا في المناطق الأخرى سواء كانت في جنوب الأطلسي ، أو الجنوب الأفريقي ، أو الشرق الأوسط ، أو البحر الأبيض المتوسط ، أو جنوب شرقي آسيا . وإننا مقتنعون بأنه عن طريق نهج ابداعي وبنّاء ، يمكن إيجاد فرص التفاهم في كل من تلك المناطق .

وفي إطار النضال الدائم من أجل تصفية الاستعمار تستحق حالة ناميبيا اهتماما خاصا . يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح باحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لها . فتحقيق استقلال ذلك الاقليم يتجاوز أية اعتبارات جغرافية سياسية ، وعلى جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تضمن تحقيقه . والسلوك اللاأخلاقي لنظام جنوب افريقيا المشين ، بسياسة العزل العنصري التي يتبعها ، يتطلب بالمثل ردا من جانب منظماتنا .

وقد سَجَّلنا باهتمام أن الاتجاه صوب فرض جزاءات على حكومة بريتوريا وفقا للميثاق ،  
قد حظي بأشكال جديدة وهامة من الدعم طوال هذه السنة .  
لقد سلَّمت البلدان النامية دائما بأن الأمم المتحدة تمثل طرفا أساسيا في أية  
جهود لصيغ العلاقات الدولية بالطابع الديمقراطي . وعلاوة على أنها تمثل أنسب محفل  
لضمان السلم والأمن ، كانت أيضا المكان المفضل لمناقشة أصعب مشكلاتنا  
المعاصرة .

فها هنا أتاحت الفرصة للدول الاعضاء لتدرس الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التي تستاهل استجابة واضحة فعالة من جانب المجتمع الدولي . ويكفي التذكير انه بغضل مبادرة الامين العام سيعقد في عام ١٩٨٧ مؤتمر دولي بشأن إساءة استخدام العقاقير والاتجار غير المشروع فيها . وفي هذا المؤتمر سيكون بمقدورنا أن ندرس دراسة موضوعية هذه العملية الأثمة المعقدة التي تضم مراكز الانتاج والاستهلاك على حد سواء .

لقد شبتت بشكل قاطع قدرة منظمتنا على الاستجابة لمطالب واحتياجات عصرنا تماما . ومع ذلك لا يسمنا إلا التأكيد على أن تعزيز منظومة الامم المتحدة يعتمد أساسا على الارادة السياسية للدول في احترام مبادئ الميثاق ومقاصده . فيجب علينا أن نحسن المنظمة ، ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن نمنحها شرعية جديدة تقوم على السلوك القانوني لجميع الدول . إن القوة والسطوة العسكرية لا يمكنهما أن يعلوا على القانون . إن الحياة المتمدينة وأمن الدول يعتمدان في عصرنا هذا على احترامنا للقواعد الدولية . فاذا لم تَسُدْ هذه القواعد ، فلا يمكننا أن نطمح الى التعايش السلمي المستقر والعادل . وتعزيز منظمتنا وفعاليتها يعتمدان أيضا على شيوع هذه القواعد .

ونظرا لتشابك المشاكل العالمية ومعوبتها ، لا يمكن حلها عن طريق القنوات الشنائية وحدها أو حتى عن طريق مجموعة من الاتفاقيات الجزئية أو الناقمة . إن تعقُّد هذه المشاكل يتطلب حولا متعددة الأطراف تعبّر عن الاماني المشتركة وتحقق وحدة القرارات والاعمال .

وكما أن الحوار والانفراج بين الدولتين العظميين لا يمكن تأجيلهما لأكثر من ذلك ، وكما انه من الضروري إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي حتى يمكن للشمال والجنوب أن يتشاطرا على نحو عادل منافع ومساويء هذا النظام على حد سواء ، كذلك يجب أن تحتل إعادة تنشيط المحافل المتعددة الأطراف مكان الاولوية على جدول الاعمال فيما تبقى من هذا القرن .

ويتعين على الأمم المتحدة أن تلعب دورا أساسيا في بناء علاقات دولية أكثر عدلا وأكثر ديمقراطية . كذلك من واجب منظماتنا أن تضمن التعايش السلمي الرشيد والتعاون والتضامن فيما بين الشعوب . لنحسّن من منظماتنا كلما اقتضى الأمر ذلك . لكن لنعترف أن هذه المنظمة ، ما بقيت ، هي ضماننا الوحيد والأكبر من أجل السلم والأمن والحضارة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس الولايات المكسيكية المتحدة على بيانه الهام الذي أدلى به الآن .

أصطحب السيد ميغيل دي لا مدريد اورتادو ، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة ،

الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

السيد بيريس دي ميراندا (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية ؛ وقدم

الوفد نمّا بالانكليزية) : أرجو ، سيادة الرئيس ، أن تتقبلوا تهانتي بمناسبة

انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . وانني واثق من أن خصالكم المعروفة وخبرتكم

الطويلة في الحياة السياسية والدبلوماسية ستسهم إسهاما حاسما في نجاح أعمال

الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

أود أيضا أن أتوجه بتحية خاصة الى سلفكم ، السفير خايمي دي بينيبيسي ،

للاسلوب الماهر القدير الذي ترأّس به الدورة الاخيرة للجمعية العامة . وإن نجاحه في

اطلاعه بمهمته الرفيعة يشكّل بالتأكيد مصدر فخر لبلده وأتوجه اليها بالتهنئة .

كما أود أن أزجي الى الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ،

تقديرنا على ما أبداه من نشاط والتزام وتفان في اطلاعه بمهمته بوصفه رئيسا

للمنظمة في فترة مضطربة من الحياة الدولية .

لقد سبق لوزير خارجية المملكة المتحدة ، الرئيسي الحالي لمجلس وزراء الاتحاد

الاوروبي ، أن عرض وجهات نظر الدول الاثنتي عشرة بشأن البنود المختلفة التي تهم

المجتمع الدولي . ووجهات النظر هذه لا تتناول أوروبا فحسب بل تتناول أيضا بقية العالم ، وتكمن أهميتها في أنها تعرب عن توافق الآراء بين الدول الاثنتي عشرة ، وكثيرا منها مثل البرتغال ، لها تجربة طويلة وزاخرة من الاتصالات مع القارات الأخرى . وبما أن هذا هو العام الأول الذي تشارك فيه البرتغال في المناقشة العامة للجمعية العامة بوصفها عضوا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي ، فإنني أود الإشارة بإيجاز إلى المغزى الكبير لهذه الحقيقة ، وإلى كيفية تصورنا لعملية بناء أوروبا .

وبغض النظر عن الصلات الخاصة التي ربطت البرتغال بالقارات الأخرى عبر القرون ، والتي تتجلى الآن في الروابط الممتازة ببلدان أفريقية وأمريكا وآسيا ، فإن البرتغال هي دولة أوروبية وأطلسية قبل كل شيء . وكانت أوروبا هي المكان الذي ظهرت فيه ، ضد رغبة الدول الاستبدادية في أحيان كثيرة ، ثم توطدت القيم التي نعتز بها ، ألا وهي التوق إلى الحرية والحياة الديمقراطية واحترام حقوق الفرد .

ومن ثم فإن الإطار التاريخي والجغرافي الذي وجد فيه البرتغال أدى بنا إلى خيارات أساسية تجلت من جهة في انضمامنا إلى حلف الأطلسي وفي الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ، ومن جهة أخرى في انضمامنا إلى عملية الاندماج السياسي والاقتصادي الأوروبي . وتطابق القيم الحضارية التي يؤمن بها الأوروبيون والأمريكيون تعطي حلف الأطلسي كامل مغزاه بوصفه أداة أساسية للدفاع عن المجتمعات الحرة الديمقراطية والحفاظ عليها .

ولهذا ، فإن البرتغال تنظر الى اشتراكها الفعّال في أداء مهام حلف الأطلسي والى انضمامها الى الاتحادات الاوروبية كعنصرين متضافرين يحددان وضعها داخل الإطار الدولي .

وبالنسبة لشعب البرتغال ، يشكل الإنتماء الى الاتحادات الاوروبية اعادة تأكيد لاختياره الحاسم لتنظيم المجتمع والاقتصاد والدولة القائم على الديمقراطية والحرية والتعددية . وكان لانضمام البرتغال الى الاتحاد الاقتصادي الاوروبي مضمون اقتصادي هام تؤمن بقوة أنه سيكون عنصرا قويا في التحديث الاقتصادي في بلادنا ، ولكن هذا الاختيار كان ولا يزال قبل كل شيء اختيارا سياسيا يعزز ديمقراطية البرتغال .

وتمشيا مع ذلك الموقف ، الذي يمثل خيارا وطنيا حقيقيا شاركت فيه جميع الحكومات وأيدته جميع الاحزاب السياسية الديمقراطية ، نتطلع الى انشاء أوروبا أكثر وحدة ، وقادرة بشكل متزايد على التحدث بصوت واحد على الساحة الدولية مما يشكل اسهاما هاما في تعزيز الديمقراطية في العالم ورفض الاغراءات الحيادية أو أية مشاريع أخرى لجعل أوروبا "طريقا ثالثا" يتخذ مسافة متساوية بين الدولتين المتعارضتين استراتيجيا .

إننا نرى أنه لا بد من تقليل مخاطر حدوث مواجهة بين هاتين الدولتين . نغيسر أن السلام مهمة سياسية لا تنتهي أبدا ، ولذا تحتاج الى معاودة النهوض بها باستمرار . وليست الاسلحة في حد ذاتها هي سبب الحرب فما هي سوى اداة للحرب . ولذلك نرى من الضروري لإقامة سلم دائم العمل على حل المنازعات السياسية القائمة . ويحدونا الأمل أن تهتدي كلتا الدولتين العظميين الى سبل الحوار والمفاوضات ، ربما عن طريق عقد اجتماعات على أعلى مستوى .

وتواصل البرتغال اسهامها المستمر والملتزم في جميع الجهود المتضافرة للتوصل الى نتائج متوازنة ومجدية وقابلة للتحقق في مجال نزع السلاح ومراقبة التسلح . وقد يكون من المفيد بمدد مشكلة معقدة كهذه أن نسعى الى تحقيق نتائج ملموسة في بعض المجالات تملح كمثال وكمعيار للمفاوضات في مجالات أخرى . وبالتالي ، سيكون على أعظم قدر من الأهمية ، فيما يتعلق بالقضاء على الاسلحة الكيميائية ،

التوصل الى اتفاق بشأن تدابير التحقق الفعّالة والجديرة بالثقة . والواقع ان امكانية التحقق الموثوق به هي امر حيوي في أي اتفاق عادل ومتوازن لمراقبة التسلح أو القضاء عليه .

وتحدد الوثيقة الختامية لمؤتمر استكهولم تدابير ملزمة سياسيا لبناء الثقة والامن أكثر جدوى وملمومة بدرجة أكبر من التدابير الواردة في الوثيقة الختامية لهلسنكي . وقد أمكن اقناع الاتحاد السوفياتي بقبول طرائق للتفتيش تدل ، بالرغم من تواضعها ، على الانفتاح والشفافية في المسائل العسكرية وكانت البرتغال قد دعست اليها دائما . وشاركت بلادي في تقديم الاقتراحات الرئيسية التي بُدِيت عليها الوثيقة الختامية . ولعلنا نرى ، أن النتائج الإيجابية التي تحققت في استكهولم أصبحت ممكنة بفضل التنسيق المستمر بين الحلفاء الغربيين .

ونحن نشق ، في هذا المجال كما في مجالات العلاقات الاقتصادية والاتصالات الإنسانية ، أن متابعة أعمال مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا - الذي سيستأنف قريبا في فيينا - تمهد الطريق نحو تحقيق تقدم في مجال تطبيق المبادئ المكرسة في الوثيقة الختامية لهلسنكي ، وهذا من شأنه الإسهام بشكل حاسم في تحقيق الإنفراج الدولي وابداجاد محتوى متوازن وقائم على المعاملة بالمثل للعلاقات بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، الى جانب الوفاء بتطلعات من يرون في مبادئ هلسنكي الطريق أو الامل لتحقيق آمالهم في الحرية والوصول الى مستوى التقدم الذي يتوقسون إليه .

ولا يسعني سوى أن أعرب عن ارتياحي إزاء استعادة الديمقراطية في العديد من بلدان العالم ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية حيث عادت أمم كثيرة الى حياة الديمقراطية السياسية ، بالرغم من بعض التنبؤات المتشائمة التي أبرزت العقبات التي تعترض ذلك الطريق . والبرتغال التي عادت الى الديمقراطية منذ ١٢ عاما بعد أن عاشت ما يقرب من نصف قرن تحت الحكم الاستبدادي ، تعلم من تجربتها كيف تقدر تمام التقدير قيمة الحرية . واسمحوا لي أن أشير الى عملية تشبيت الديمقراطية التي تجري في أمة عظيمة شقيقة وأعني بها البرازيل ، تلك العملية تدفع الى التقارب بين

البرتغال والبرازيل وتسهل ذلك التقارب الذي يتطلبه ماضيها ولغتها المشتركة والذي يتجاوب مع المشاعر العميقة لشعبيهما والذي تلتزم به السلطات في الدولتين .  
ولسوء الحظ ، لا تعيش جميع بلدان أمريكا اللاتينية في ظل أنظمة ديمقراطية .  
فنلاحظ هناك مع القلق ، كما هو الحال في أماكن كثيرة من العالم ، استمرار الديكتاتوريات والنظم الشمولية . ومع ذلك فنحن مقتنعون بأنه حيثما يوجد القمع الديكتاتوري يجد العزم الشعبي سبيلا لغرض إرادته وتعود الحرية واحترام حقوق الانسان ، ولكن الحالات التي تفرض فيها بالتدريج أيديولوجية شمولية على المجتمع والدولة تمثل مشكلة اكبر لنا . وكما نعلم جميعا عندما يستولي هذا النوع من النظم على زمام السلطة ، لا يحرم الشعب من حريته السياسية فحسب . وإنما يسعى ايضا الى التحكم في حياته بل وحياته الخاصة أيضا ، محاولا توجيه ضمير الافراد وعندئذ تصبح استعادة الحرية مسألة صعبة للغاية .

والمعوقات التي تعترض أعمال أهم حقوق الإنسان المدنية والسياسية الاساسية والقائمة في بعض بلدان أمريكا الوسطى وتناقش حالاتها في مكان آخر من هذه الجمعية ، ترتبط ارتباطا وثيقا باستمرار الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادة في المنطقة ، وضحاياها الرئيسيون هم السكان الذين يعيشون في المنطقة . ونرى من الضروري أن تسهم الجماعات المعنية المختلفة بجهود كبيرة للتوصل الى حل وسط متوازن يضمن مصالحهم وتطلعاتهم عن طريق الحوار والمصالحة الوطنية في إطار ديمقراطي تعددي ، مما يتيح لدول أمريكا الوسطى أن تتفاوض للتوصل الى حل سلمي لخلافاتها دون تدخل خارجي ومع احترام تأمين حدودها في جو من الثقة المتبادلة يؤدي الى تخفيض مستوى التسليح في المنطقة . وتأسف البرتغال لان الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في هذا الاتجاه لم تسفر عن نتائج حتى الآن .

ويحتاج تدعيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الاساسية الى اقتصادات مطردة النمو تساعد على التطور الاجتماعي . وان مرحلة التخلف الاجتماعي والاقتصادي لمناطق شاسعة من العالم ، يعاني البعض منها من الجوع بشكل مأساوي أمر مشير للقلق البالغ . وكما أوضح تقرير الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذي بحثناه هنا في

أيار/مايو الماضي ، فإنه بالإضافة الى العوامل الداخلية لتلك الاقتصادات - مشل الإهمال الذي عانت منه الزراعة لزمن طويل وكثرة النفقات غير الإنتاجية في قطاع الدولة وافتقار المشروعات الصغيرة الى الحوافز - هناك عناصر سلبية على المستوى الدولي ونعني بها الديون الخارجية للكثير من البلدان والحماية التجارية . والحماية هي ممارسة مجحفة عديمة الفائدة ، ولا سيما اذا مارستها البلدان الغنية التي تجعل من العسير على البلدان الاخرى الحصول على العملات الصعبة الضرورية للغاية من أجل موازنة حساباتها الخارجية ، وهي الموازنة الضرورية لسلامة النظام المالي الدولي . وفضلا عن ذلك ، عندما تخضع الدول الصناعية للضغوط الحماية فإنها تتصرف بما يتعارض مع مصالحها على المدى الطويل ، اذ أنها تضع عقبات مطنمة في طريق استخدام اكثر ترشيدا للموارد الانتاجية . وقد خضعت البرتغال أيضا في بعض الاحيان لتدابير قصيرة النظر من هذا القبيل .

أما فيما يتعلق بالدين الخارجي ، فيتمتع على المجتمع الدولي التسليم بشأن المشكلة المالية مقترنة ببعض العناصر السياسية التي لا ينبغي التقليل من أهميتها .  
 وفضلا عن ذلك ، ففي المجالين الاقتصادي والمالي ، لا يكفي مجرد الوصفات التقييدية في حد ذاتها لحل أية مشكلة في الوقت الذي تتطلب فيه تفخيات ومعاناة قاسية .  
 إن التنمية هي الطريق الوحيد للخروج من أزمة المديونية . ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا صوب أخذ هذه الحقائق في الحسبان ، لكننا نعتبره غير كاف نظرا لخطورة المشكلة ، فلا بد من القضاء على العقبات الخارجية التي تواجه التنمية ، سواء كانت هذه العقبات ذات طابع مالي أو تجاري ، يجب أن يكون هناك دائما ادراك بأن التنمية لن تتحقق ما لم توجد - في كل اقتصاد وطني - الإرادة السياسية لتوليد الظروف المؤاتية للعمل والمبادرة الحرة من قبل عناصر النشاط الاقتصادي .

إن انضمام البرتغال الى الاتحاد الأوروبي والدور الفعال الذي تعتمزم الاضطلاع به داخل الاتحاد ، لن يؤدي بنا الى أن نحول اهتمامنا عن علاقاتنا القائمة في بقاع أخرى من العالم . بل على النقيض من ذلك فنحن كما يبين التاريخ - شعب مفتوح على العالم ، له قدرة كبيرة على الاندماج في الثقافات الأخرى ، وعلى الامتزاج بالاعراق الأخرى . ولقد أقام البرتغاليون علاقات أخوية مع كل القارات تقريبا ، وتتشاطر معها دائما عقلية تعارض أي شكل من أشكال العنصرية ، وموقفا يتسم بالتسامح والعقل المتفتح صوب الحضارات الأخرى .

نظرا للأزمة السائدة على جميع المستويات والتي تؤثر على القارة الإفريقية وبصفة خاصة إفريقيا جنوب الصحراء ، فإن الجزء الرئيسي من جهود التعاون التي نبذلها توجه لتلك المنطقة ، وعلى وجه التحديد الى البلدان الإفريقية الناطقة باللغة البرتغالية . ومع ذلك ، فبالإضافة الى جهود التعاون الاقتصادي التي نبذلها ، والضرورية للغاية لتلك البلدان التي تواجه ، لأسباب مختلفة - مشاكل انمائية اقتصادية ومالية واجتماعية كامنة في وصولها حديثا الى مرتبة الدولة ، يجب إيلاء اهتمام خاص للعلاقات التعاونية في المجال السياسي .

وينبغي ان تهدف تلك العلاقات - كلما أمكن ذلك - الى التخفيف من عدم الاستقرار السياسي السائد وعلى وجه الخصوص ، في المنطقة المحيطة بانغولا وموزامبيق . ولم تدخر البرتغال جهدا للاسهام في تهيئة مناخ للحوار السياسي القادر على تمهيد الطريق للسلم ، ومن ثم التنمية ، في الجنوب الافريقي .

لقد تعرضت أنغولا وموزامبيق ، الى جانب شركائهما من بلدان خط المواجهة - لتدهور في الظروف الامنية ، مما يعوق بشكل خطير احراز تقدم صوب التنمية السلمية التي تتطلب اليها شعوبهما بحق . واسمحو لي أن اكرر تضامن البرتغال مع دول خط المواجهة في الحالة التي تجد نفسها عليها والتي تجعل التنمية صعبة للغاية بالنسبة لها . وقد تم الإعراب ايضا عن هذا التضامن عن طريق الدعم الذي تمكنا من تقديمه اليها في إطار مؤتمر التنسيق والتنمية للجنوب الافريقي ، وكذلك عن طريق البنك الافريقي للتنمية - وهذان مثالان بارزان على قدرة البلدان الافريقية على الاستفادة من طاقاتها الهائلة .

أما على المستوى السياسي ، فإن الإعراب عن تضامننا يتضح في تأييدنا للجهود التي تبذلها دول خط المواجهة بغية تعزيز الحوار ولاستكشاف حلول ممكنة لمشاكل الجنوب الافريقي ، كما كان الحال في الاجتماع الاخير الذي عقد بلومسكا وحضرته بلدان الاتحاد الاوروبي ودول خط المواجهة .

ان تأجيل استقلال ناميبيا هو بالتأكيد أحد العوامل الاساسية لزعزعة الاستقرار في المنطقة . فلقد دأبت البرتغال على مدى سنوات عدة الآن ، على أن توضح - في هذا المحفل وفي غيره من المحافل الدولية ، التي كان آخرها مؤتمر فيينا الدولي المعني بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا والذي عقد هذا الصيف - عن اهتمامها بحسم هذه المسألة . ومازلنا مقتنعين اقتناعا راسخا بأن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو الاساس الوحيد المقبول لحل هذه المشكلة ، ونشعر بالقلق إزاء عمليات التأخير والعقبات المتلاحقة التي تحول دون تنفيذه .

وأود أن أؤكد على مخاوفنا الراجعة الى شعورنا بأنه قد سمح لمسألة ناميبيا في الآونة الاخيرة أن تستمر دون بذل أي جهد حقيقي لحلها . يجب علينا كسر هذا الجمود

اذ انه ، الى جانب اسهامه في زعزعة الاستقرار في المنطقة ، يؤدي الى تفاقم مشاعر الإحباط فيما يتعلق بإمكانية التفاوض على حل سلمي لحالة تمثل انتهاكا صارخا للمبادئ المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يحتاج الامر الى تعهد والى مساهمة واضحة من جانب جمهورية جنوب افريقيا .

إن معارضة البرتغال لنظام الفصل العنصري ليست جديدة ولا تنبثق من مجرد ضرورة سياسية . ويتضح هذا من ان الامة البرتغالية لم تتورط مطلقا - خلال التقلبات التي مرت بها في تاريخها - في ممارسة عنصرية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها . ونحن نضيف الى ادانتنا الراسخة لنظام الفصل العنصري ، بوصفه انتهاكا صارخا ومستمرا لابطس حقوق الانسان الاساسية - قلقنا إزاء زعزعة الاستقرار المستمرة التي يشيرها هذا النظام في أرجاء الجنوب الافريقي .

وبالمثل ، ندين إدانة قاطعة أعمال العدوان المسلح الموجهة ضد البلدان المجاورة . وعلاوة على ذلك - وبالرغم من الصعوبات الكامنة في أية عملية تغيير جذري في أي مجتمع - نعتقد انه من الأمور العاجلة التي يتعين على سلطات جنوب افريقيا وذلك الجزء من السكان الذي يؤيدها ، أن يستعدا لمواجهة الحاضر وأن يتطلعا الى مستقبل لا بد من مواجهته بجرأة وابداع وبلا خوف .

ويحدونا وطيد الامل أن تكون سلطات جنوب افريقيا على استعداد لان تظهر بأسلوب معقول وفي وقت مناسب ، إنها مستعدة للتخلي عن الوهم القائل بأن التسميفات ، أو احباط الامل ، أو ان العنف ، يمكن أن يكون ردا على التطلعات المشروعة لغالبية سكان البلد الذي تحكمه . ولكي تصبح جنوب افريقيا ديمقراطية دون منتصر أو منهزم ، يتعين عليها أن تشرع على وجه السرعة في استئصال شأفة الفصل العنصري استئصالا تاما ، ومن الضروري ان تضع الحكومة حدا لحالة الطوارئ وأن تطلق سراح نلسن مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، وان تضي الشرعية على الاحزاب السياسية المحظورة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتعين على كل القوى التي تحارب نظام الفصل العنصري عن حق أن تسهم ايضا في ايقاف العنف ، واجراء الحوار ، الذي يعد الوسيلة الوحيدة صوب مصالحة سلمية دائمة لشتى المصالح التي تتعرض للخطر .

إننا نعتقد ان الإبقاء على الضغط الدولي يمكن ان يساعد في أن يوضح لحكومة جنوب افريقيا ضرورة الإسراع بعملية التغيير في ذلك البلد . ومع ذلك ، يتعين علينا تركيز جهودنا لإيجاد الوسائل اللازمة لاقتناع ذلك الجزء الذي يتولى السلطة من مكان جنوب افريقيا - والذي بدون مشاركته لا يمكن تحقيق حل سلمي متفاوض عليه مقبول للجميع - بضرورة تغيير الموقف دون إحداث مزيد من التدهور في حالة الشعوب والبلدان التي تأثرت بالفعل تأثرا بالغا من جراء نظام الفصل العنصري .

إن الإرهاب مسألة نعاني منها منذ سنوات عدة ، لكنها تفاقمت أخيرا بتطورات مزعجة ، يؤكد على خطورتها كون بعض الدول تؤيد الإرهاب وتعضده ، كما اتضح ذلك مؤخرا . ومن المؤسف تماما ، ان بعض الدول الاعضاء في المجتمع الدولي والتي يفترض انها دول مسؤولة ، تشجع - باسم أهداف غامضة كثيرا ما تكون بلا معنى - جرائم يعاقب عليها القانون العام وتضر بمجتمعات وأفراد غير معروفين بالمرّة لتلك الدول ولن تجني من وراء موتهم أو إصابتهم أية فائدة .

لقد أوضح المجتمع الدولي في مناسبات عدة ، عن طريق اعتماد الاتفاقيات والقرارات واعلانات النوايا ، عن قلقه ورغبته في تضافر الجهود للقضاء على ذلك النوع من الانشطة .

بيد أنه ينبغي لنا أن نتجاوز مجرد الكلمات . فمن الأهمية بمكان أن نجعل الوعي الدولي نشطا ومتيقظا لمتطلبات الكفاح ضد الارهاب ، وهو كفاح يتطلب تضحيات ، ولكن لا يمكن الاستناد اليه للمساو بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين . وتقوم البرتغال من جانبها بمشاركة ايجابية في الجهود المتضافرة للكفاح ضد الارهاب على المستوى الاقليمي ، في مجلس أوروبا وفي داخل الاتحادات الأوروبية . وهذه ، دون شك مهمة حساسة وشاقة ، ولكنها لا تحتمل أي تردد : وهي تقتضي اتخاذ اجراءات داخلية حازمة وتحقيق تنسيق دولي مناسب ، وذلك عن طريق اعتماد تدابير تكون فعالة في تقليل الغرض أمام الافراد أو المجموعات المعنية لتنفيذ مشاريعهم .

ومن المشاكل الخطيرة الأخرى التي تشغل بالنا ، أود أن أؤكد على الحالة في الشرق الأوسط ، بسبب إعمال حق تقرير المصير وحقوق الانسان الأساسية الأخرى ، وبسبب التوترات التي تثيرها في المنطقة ، وبسبب الاحباط الذي لقيته الجهود الكثيرة المتفانية والرامية الى التوصل الى حل تفاوضي سلمي لمشاكل المنطقة . وموقف البرتغال إزاء هذه المسألة معروف جيدا . فنحن نؤمن بأن أي حل لهذه المشكلة ينبغي أن يكون حلا شاملا ، وينبغي أن يحترم حق كل الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وينبغي أن يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وينبغي أن يمكن من اعادة السلم في لبنان . ويفترض هذا الحل مسبقا أن تلتزم الأطراف المعنية مباشرة ببذل جهد لوضع حد للافتقار الى الثقة المتبادلة ، الذي يمثل عائقا يصعب التغلب عليه أمام التفاوض . وبالرغم من الصعوبات المستمرة التي تعترض طريق الجهود التفاوضية والدبلوماسية ، فإننا مازلنا نعلق الأمل على امكانية ايجاد مخرج يفتح الطريق لاحلال السلم . ونحن نأمل مخلصين بأن تشكل الاتصالات الأخيرة بين قادة مصر واسرائيل خطوة في هذا الاتجاه .

وفي الشرق الأوسط أيضا ، أود أن أشير الى قلقنا إزاء النتائج المدمرة للصراع بين العراق وايران ، وهما بلدان ما زالا في حالة حرب رغم النداءات التي وجهها المجتمع الدولي ، وذلك لأسباب يصعب بشكل متزايد فهمها ، وبخسائر لا يمكن

تعويضها في الأرواح البشرية ، التي تزهق بإمكانيات دمار رهيبة ، وبنتائج خطيرة على استقرار الخليج حيث ما زالت حرية الملاحة مهددة بشكل خطير . ونحن نناشد قادة هذين البلدين أن يتفاوضا ، ونعيد التأكيد في هذا السياق على تأييدنا لجهود الوساطة التي يظطلع بها الأمين العام بوجه خاص .

وعلاوة على هذه الحالات ، هناك حالات أخرى تنتهك فيها الحقوق التي تحمل لواءها هذه المنظمة والتي يتعين علينا جميعا أن نحترمها . وترتكب هذه الانتهاكات بنية متعمدة لتغيير موازين الامتراتيجية الجغرافية . وتعتبر افغانستان وكمبوتشيا من حالات البلدان والشعوب التي يلحقها الضرر من وجود قوات أجنبية في انتهاك صارخ للغاية لحق تقرير المصير ، وهي حالة ينبغي ، باعتبارها مسألة ملحة ، وضع حد لها ، لأسباب عديدة من بينها الأبقاء على الثقة في المبدأ القائل بأن احترام سيادة الدول هو أساس النظام الدولي .

ان متطلبات المصادقية والاتساق التي ينبغي للدول أن تتمسك بها بوصفها عناصر مسؤولة للعلاقات الدولية تتعرض للاختبار بشكل خاص في حالة تيمور الشرقية ، حيث ما زال شعب تيمور يتطلع الى ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير . وان البرتغال ، بوصفها الدولة القائمة بإدارة هذا الاقليم والمعترف دوليا بصفتها هذه ، قد أيّدت بكل وسيلة الولاية التي أناطها قرار الجمعية العامة ٢٧/٢٠ بالأمين العام من أجل محاولة التوصل الى ايجاد حل لمشكلة تيمور الشرقية يكون عادلا وشاملا ومقبولا لكل الاطراف . ونحن نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي اضطلع بها الأمين العام في ذلك الاتجاه في السنوات القليلة الماضية . وقد بيّنا استعدادنا للحوار ، الذي لا يمكن بدونه حسم أية منازعات دولية . وبالرغم من اننا لم نقترح بعد من الحل المرغوب ، فإننا نواصل التفاوض بأمل التوصل الى نتيجة ايجابية شاملة .

ونحن لا ننسى غاياتنا والتزامنا بالحفاظ على التراث الثقافي لشعب تيمور وعلى هويته الخاصة ، وبالدفاع عن حريات وحقوق الافراد في ذلك الاقليم . ومع ذلك ، ليس من الممكن الوفاء بالتطلعات والحقوق المشروعة لشعب تيمور اذا حرم هذا الشعب

من حريته في اختيار مصيره . واحترام مبدأ تقرير المصير للشعوب يعتبر أمر أساسيا بالنسبة لنا . وأنا واثق من أن المجتمع الدولي لا يقل عنا احتراما له بأي حال .

أعتقد ان الحالة المالية الخطيرة التي تواجه هذه المنظمة تسبب قلقا أشارك فيه كل أعضاء الجمعية . وقد ظهر في سنوات الرخاء اتجاه واضح يرى أن الأمم المتحدة هي قوة عليا قادرة على انزال الخير وقادرة على تناول كل المشاكل وحلها . ان الوضع الدولي الذي أشر في السنوات الأخيرة على الكثير من الدول الاعضاء قد طرح أمام هذه المنظمة متأخرا بعض الوقت ، وربما كان لهذا السبب مبعث دهشة للبعض منا . ولا بد الان من اللجوء الى التقشف . وتبين الأرقام المعلنة بطريقة لا يمكن التشكيك فيها انه لا بد من النزول بالأمانى المنشودة لتكون على قدر الموارد الموجودة . ان الأزمة المالية تعكس بالتأكيد أزمة يمكن أن نسميها "أزمة نشوء" ، ولكنها تعكس حقيقة لا يمكن إلا أن نسميها أزمة سياسية .

ان الأمم المتحدة ، باتاحتها مشاركة جميع الدول في القرارات المتصلة بمسئون السلم ، والاحترام بين الأمم ، وحماية حقوق الانسان والعدالة والحرية والتنمية الاقتصادية ، إنما تؤدي وظيفتها الأساسية في تعزيز التعددية فيما بين الأمم . والواقع انه سيكون من الصعب على الأمم المتحدة ألا تعكس التناقضات الكامنة في هذه الحقيقة .

وسوف تتغلب الأمم المتحدة على الأزمة الحالية . ومع ذلك فإن عليها أن تكافح الجمود ، وأن تتخلى عن الاحتياجات النظرية التي كثيرا ما تترجم الى طلبات تجعل الأمانة العامة تبدو أحيانا كإدارة للبحوث . علينا أن نكون واقعيين ؛ فعندما لا يكون هناك مجال للاتفاق ، ينبغي لنا أن نعمل لتهيئة الظروف اللازمة للتوصل الى هذا الاتفاق ، دون محاولة اخفاء الصعوبات المعروفة للجميع وراء مبادرات بيروقراطية . وينبغي للدول الاعضاء أن تنهض بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها في هذه الحالة دون تجاهل الحقيقة المتمثلة في أن الإدارة الدقيقة للموارد ومسداد الأنصبه المقررة في موعدها هما من العناصر الأساسية للحياة السياسية للأمم المتحدة .

ونود أن نوضح إننا إذ نؤيد تشديد قواعد الانضباط المالي في الأمم المتحدة ، فإننا لا نود بأي حال أن نحدّ أو نعرقل من قدرتها على العمل أو من قوتها . فعلى العكس من ذلك ، نحن نرغب في تعزيز مصداقيتها . ونود بالتالي أن نجد حلا للمشاكل المالية للأمم المتحدة ، ليس فقط لأسباب اقتصادية ، بل لأننا نريد تعزيز قدرتها على التدخل وضمان احترام مبادراتها واسماع صوتها . وفي هذا الصدد ، تؤيد البرتغال بشدة جهود الأمين العام وتترقب بلهفة نتائج عمل مجموعة الثمانية عشر .

ان المناقشة العامة التي تجرى كل عام في هذه الجمعية العامة جديرة بأن تجعلنا نتجاوز شواغلنا الخاصة التي كثيرا ما تستأثر بأنشطتنا اليومية ، ونرقى الى تقدير شامل للمشاكل التي تواجه العالم اليوم والى اعادة بحث جوانبها المتعددة . لقد كانت العقود القليلة الاخيرة حافلة بأحداث جلب الكثير منها معها امكانيات احداث تغييرات جذرية تركت بصماتها على المجتمعات ، داخليا وخارجيا ، وأجبرتها على الاضطلاع بعمليات تكيف كثيرا ما كانت مؤلمة . لقد أشارت قوة وديناميكية هذه العمليات ومازالت تشير سلسلة من عمليات اعادة التكيف التي شعرنا ومازلنا نشعر بها على مستويات بالغة التباين . بيد أننا اذا أخذنا في الحسبان الطابع المعقد للفترة التي نعيش فيها وتطور الحالة الدولية في السنوات الاحدى والاربعين التي انقضت منذ أن وضعت الصيغة الحالية للعلاقات الدولية ، فإننا سنظفر ، رغم كل شيء ، الى ابداء رأي ايجابي عن القدرة التي أبدتها بشكل عام العناصر المختلفة في معالجة الازمات العديدة التي واجهتها وفي أن تعيش على مستوى التحدي الذي يتطلبه تحقيق التقدم . وهذا التحدي تقبله بثقة البرتغال والشعب البرتغالي الذي يبين تاريخه الطويل أهمية الكفاح من أجل التعددية الديمقراطية ومن أجل الحرية والعدالة .

السيد ووشيكيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اسبحوا لسى

سيدي الرئيس أن أبداً بإزجاء أحر التهاني لكم على انتخابكم لمنصب رئاسة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وائني لعلى يقين انكم بمقدرتكم وخبرتكم ستسهمون إسهاماً بارزاً في أعمال الدورة الحالية . وفي الوقت ذاته أود أن أتقدم بأسمى آيات التقدير للسيد خايمي دي بينييس على عمله المثمر كرئيس للدورة الأربعين .

قبل عام مضى اجتمعنا هنا للاحتفال بالمناسبة الكبرى ألا وهي الذكرى الأربعون لتأسيس الأمم المتحدة . وأعرّبنا عن خالص رغبتنا في صون السلم العالمي وتعزيز التعاون الدولي ، وطرحنا عدداً لا بأس به من المقترحات ، وأعرّبنا عن مشاعر الخوف والقلق بشأن الحالة الدولية المضطربة . إن سنة ١٩٨٦ هي السنة الدولية للسلم . وقد بذلت شعوب العالم جهوداً متعددة من أجل السلام كما أن القوة المناهضة للحرب والمناصرة للسلام ازدادت تعاضلاً . وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي عقدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مؤتمر قمة ، وأوضحا في بيانها المشترك "إنه لا يمكن إحراز انتصار في حرب نووية ولا ينبغي خوض مثل هذه الحرب على الإطلاق" (A/40/1070 ، ص ٣) ، وسلّمًا بأن البلدين تقع على عاتقهما مسؤوليات خاصة لوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح النووي . وأشياء محادثاتهما ، والحوار الذي دار فيها بشأن مسألة الحد من الأسلحة ونزع السلاح أوضح كل جانب أنه سيخفف من أسلحته النووية الاستراتيجية بواقع ٥٠ في المائة . ومنذ ذلك الحين حدث قدر من الانفراج في التوتر الدولي . ونحن نرحب بهذا التطور .

ومع ذلك ترى الشعوب ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مازالا بعيدين كل البعد في وجهات نظرهما ومواقفهما بشأن مسألة نزع السلاح . وفي الوقت الحالي لا يزال سباق التسلح قائماً ، ولا تزال مختلف المقترحات والأفكار بشأن نزع السلاح حبرا على ورق . لم يتحقق أي تقدم موضوعي بشأن نزع السلاح ، ولم يُتوصل الى حلول للنزاعات الإقليمية . ولا يزال السبب الجذري للتوتر الدولي قائماً . ومن ثم لا تجد الشعوب سبباً

لشعور بالارتياح بشأن الحالة الدولية الراهنة . إن خلق التوتر والمجابهة يتعارض ورغبات شعوب جميع البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . إن الارادة الشعبية المعقودة على السلام تيار لا يمكن مقاومته في العالم اليوم . بيد أن شعوب كل البلدان لابد أن تشاير في جهودها المضنية من أجل انفراج التوتر الدولي وصون السلم العالمي .

ونحن نرى أن مفتاح نزع السلاح يكمن في الاخلاص الحق له . وان الامتحان الاكبر لإخلاص الدولتين النوويتين الكبيرين هو ما اذا كانتا ستتخذان خطوات عملية لتكونا أول من يخفض أسلحته تخفيضا جذريا أم لا . ويحدونا الأمل في أن تتوصلا الى اتفاق فعال عن طريق المفاوضات الجادة وأن تتخذا اجراءات حقيقية من أجل نزع السلاح دون الانغماس في الخطابات الرنانة ، ناهيك عن استخدام محادثات نزع السلاح للتستر على سباق التسلح . وفي ظل الظروف الراهنة من الضروري أن تكونا أول من يظطلع بصورة مشتركة بعدم شن حرب نووية أو عدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها ضد البلدان الأخرى بحيث يمكن إتاحة أوضاع ملائمة لنزع السلاح وانفراج التوتر الدولي .

ولقد عارضت الصين منذ البداية سباق التسلح وامتداده الى الفضاء الخارجي . ونحن نعرب عن تأييدنا للحظر الكامل على الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتدميرها تدميرا تاما والخفض الموضوعي للأسلحة التقليدية . اننا نحذ الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي . وقد عرض رئيس الوزراء الصيني زهاو زيانج في بيانه الذي أدلى به في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ صيغة شاملة ومنظمة لموقف الحكومة الصينية المبدئي بشأن مسألة نزع السلاح ، ونزع السلاح التقليدي ، والقذائف متوسطة المدى وأسلحة الفضاء والأسلحة الكيميائية والصلة بين نزع السلاح والامن . وفي الوقت نفسه فقد اتخذت الصين خطوات فعلية لنزع السلاح في مجالات عديدة . وبنهاية هذا العام ستكمل خفض حجم قواتها بنسبة ١ مليون . ومافتتت الصين تخفض نفقاتها العسكرية عاما بعد عام وتحول جزءا كبيرا من صناعتها العسكرية الى الانتاج المدني . وقد تحولت بعض من مطاراتها العسكرية وموانئها البحرية للأغراض المدنية . وأعلنت الحكومة الصينية رسميا انها لن تجري بعد الآن تجارب نووية في الجو .

وفيما يلي آراء الحكومة الصينية الأساسية بشأن نزع السلاح :  
تقع على عاتق الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ،  
اللتين تحوزان بفارق كبير أكبر الترسانات النووية والتقليدية في العالم ،  
مسؤوليات خاصة لا مهرب منها عن نزع السلاح ، وينبغي أن تأخذ زمام الريادة في خفض  
الأسلحة الجذري . وينبغي تحقيق نزع السلاح النووي بصورة متزامنة مع خفض الأسلحة  
التقليدية وينبغي أن يعزز كل منهما الآخر .

ولأن مسألة نزع السلاح تؤثر على المصالح الأمنية لجميع بلدان العالم ينبغي أن  
يكون لكل بلد رأيه بشأن هذه المسألة . ينبغي على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكبر  
بشأن نزع السلاح . والدولتان النوويتان الكبريان ينبغي أن تمتثلا للمطالب  
والمقترحات المعقولة لمختلف البلدان لاسيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم  
وتحترماها وتقبلا بها . كما ينبغي ألا تُعرض أية مفاوضات أو اتفاقات لنزع السلاح بين  
الدول النووية الكبرى للخطر مصالح البلدان الأخرى .

إن نزع السلاح والأمن الدولي وشيئا الملة . وينبغي توحيد الجهود من أجل  
تحقيق نزع السلاح مع تلك التي ترمي إلى صون السلم والأمن العالميين . وبغية تخفيف  
حدة التوتر الدولي وحفظ السلم العالمي ، من الضروري ألا يتحقق خفض الأسلحة الفعّال  
فحسب بل معارضة الهيمنة وسياسات القوة أيضا والحد من العدوان والتوسع وحل  
المنازعات الإقليمية .

وتمشيا مع الموقف المتسق لحكومتنا بشأن نزع السلاح سيتقدم الوفد الصيني إلى  
الدورة الحالية للجمعية العامة بمشروعات قرارات بشأن مسألة نزع السلاح النووي ونزع  
السلاح التقليدي .

إن السلام كل لا يتجزأ . والتوترات والصراعات في أية منطقة ستؤثر حتما على  
السلم والاستقرار في العالم ككل . وبوصف الصين بلدا آسيويا ، في المقام الأول ،  
فإنها تشعر بعميق القلق بشأن السلم في آسيا .

ان حرب العدوان الفيتنامية ضد كمبوتشيا ما فتئت تستمر منذ ثمانى سنوات . ومع أن فييت نام أرسلت أعدادا كبيرة من القوات ولجأت الى استخدام كل الوسائل المتاحة لها ، إلا انها لم تنجح قط في اخضاع كمبوتشيا . ان ما يسمى بالحالة التي لا عودة عنها في كمبوتشيا التي تدعيها فييت نام ليست سوى خرافة . فلقد اثبتت الحقائق ان فييت نام لا يمكنها اطلاقا النجاح في محاولتها ضم كمبوتشيا بقوة السلاح . والسبيل الوحيد لتسوية المشكلة الكمبوتشية يتمثل في انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا . وكلما سارعت فييت نام في الخروج من ورطة الحرب في كمبوتشيا ، خدمت الشعب الفيتنامي وممالحه الوطنييه بصورة أفضل ، ان الصداقة التقليدية بين الصين وفيت نام سيعاد اقامتها شريطة قيام فييت نام بسحب حقيقي لقواتها من كمبوتشيا والتخلي عن سياستها المعادية للصين .

وفي آذار/مارس الماضي طرحت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، برئاسة الرئيس سامديك نوردوم سيهانوك ، مقترحا مؤلفا من ثمانى نقاط من أجل تسوية سياسية للمسألة الكمبوتشية . وهذا الاقتراح منصف ومعقول ويتمشى مع المبادئ الواردة في القرارات ذات الصلة المتخذة في الدورات المتعاقبة للجمعية العامة . وقد أتاح أساسا معقولا لتسوية سياسية للمسألة الكمبوتشية وحظى لذلك بتأييد العديد من البلدان . وأن موقف حكومة الصين الثابت هو ان تحسم المسألة الكمبوتشية على أساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة واعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وتؤيد الصين تأييدا حازما المقترح المؤلف من ثمانى نقاط الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وجميع المقترحات والاقتراحات التي تفضي الى تسوية عادلة ومعقولة للمسألة الكمبوتشية والتي طرحتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبلدان الاخرى .

واننا نؤيد التسوية السياسية للمسألة الكمبوتشية . وبعد انسحاب القوات الفيتنامية ، ينبغي لشعب كمبوتشيا ومختلف القوى السياسية في كمبوتشيا العمل على تحقيق حلول عادلة ومعقولة لمشاكل كمبوتشيا الداخلية عن طريق المشاورات على قدم

المساواة وبمنأى عن التدخل الخارجي . وتأمل الصين أن تنعم كمبوتشيا بالسلام والاستقلال وعدم الانحياز ، ولا تود أن ترى فئة واحدة تحتكر السلطة . فالصين لا تلتزم تحقيق مصالح أنانية في كمبوتشيا . ونحن مستعدون للانضمام الى البلدان المعنية الأخرى في تقديم ضمان دولي بأن تتمتع ، كمبوتشيا بمركز البلد غير المنحاز المستقل المسالم والمحايد . وهذا هو موقف الصين الأساسي من مسألة كمبوتشيا .

يعد احتلال افغانستان من جانب القوات الأجنبية انتهاكا لاستقلالها وسيادتها ويشكل خطرا جسيما على أمن البلدان المجاورة وعلى السلام في آسيا . ولقد طالب المجتمع الدولي منذ البداية بتسوية معقولة وعادلة لمسألة افغانستان في موعد مبكر تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ولم تستطع الجولات الثمانية للمحادثات غير المباشرة التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف تحقيق تقدم موضوعي بشأن مسألة انسحاب القوات الأجنبية . وإذا كان الاتحاد السوفياتي يرغب بإخلاء في تحقيق التسوية السياسية للمسألة الأفغانية ، ينبغي له أن ينفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يتقدم بجدول زمني مقبول لدى المجتمع الدولي من أجل الانسحاب المبكر لجميع قواته من افغانستان .

ولقد أبدت الشعوب رغبتها في تخفيف حدة التوتر في شبه جزيرة كوريا . ونحن نؤيد الجهود الإيجابية التي بذلتها حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل إعادة توحيد كوريا بصورة سلمية ومستقلة . ومطالبها ومقترحاتها المعقولة من أجل الحوار بين الشمال والجنوب والمحادثات الثلاثية وانسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية . ونأمل أن تعمل الأطراف المعنية سوية لتخفيف حدة التوتر في شبه جزيرة كوريا بغية النهوض بإعادة توحيد كوريا سلميا .

ومما يثير القلق أن الحالة في الشرق الأوسط مازالت محفوفة بالتوتر والاضطراب . ولقد دأبنا على تأييد الكفاح العادل للبلدان العربية والشعب الفلسطيني . وان تغلب هذه البلدان على الخلافات القائمة بينها وتعزيز وحدتها والعمل بصورة متضافرة يشكل ضمانا أساسيا لانتصار القضايا القومية العربية

والفلسطينية . ونأمل أن تلتزم الأطراف المعنية في الشرق الاوسط تسوية عادلة وشاملة لمسألة الشرق الاوسط عن طريق المفاوضات السياسية بغية احلال السلام في المنطقة . وتحقيقا لهذا الغرض ، لابد من اقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى اسرائيل ان تتخلى عن سياستها القائمة على العدوان والتوسع وان تنسحب من جميع الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . وفي الوقت ذاته ، يجب الاعتراف بحق جميع بلدان الشرق الاوسط في الوجود وينبغي لهذه البلدان أن تعيش في كنف الصداقة على أساس مبادئ التعايش السلمي .

ان توسيع وتصعيد الحرب الايرانية - العراقية شكلاً خطراً جسيماً على السلم والاستقرار في منطقة الخليج وتسببا في معاناة شديدة لشعبي البلدين . وان ايران والعراق صديقان للصين . ونأمل أن يتخلى البلدان المتجاوران بضبط النفس ويمتنعان عن تكثيف الحرب بغية تهيئة الجو الضروري لاجراء محادثات السلام وعلان وقف اطلاق النار . ونأمل بإخلاء انهما سيعمدان وفقا لقواعد القانون الدولي الى تسوية منازعاتهما على أسس مقبولة بصورة متبادلة عن طريق المفاوضات السلمية وأن يحققا نهاية مبكرة للحرب .

وبسبب التدخل الخارجي ، تصبح الحالة في امريكا الوسطى اكثر تعقيدا . وبغية انهاء الاضطراب الذي طال امده واحلال ملام عادل في امريكا الوسطى ، تقتضي الضرورة الماسة احترام سيادة واستقلال ووحدة اراضي جميع بلدان المنطقة ووقف جميع اشكال التدخل الخارجي وسياسات القوة كيما تتمكن شعوب هذه البلدان من حل مشاكلها بنفسها . ولقد أدت التهديدات ضد نيكاراغوا والتدخل العسكري الاجنبي فيها بصورة تنتهك القواعد التي تنظم العلاقات الدولية الى تفاقم خطورة الحالة في المنطقة ، وجوبت بطبيعة الحال بمعارضة المجتمع الدولي . ونحن نؤيد المبادئ العادلة والمعقولة التي طرحتها مجموعة كونتادورا لحل المشاكل في امريكا الوسطى ونأمل أن تنجح المجموعة في مساعيها .

ان الحالة في الجنوب الافريقي آخذة في الترددي وتهدد بالانفجار في الوقت الذي

تقوم فيه سلطات جنوب افريقيا بارتكاب الفظائع العنصرية والتمسك باحتلالها غير الشرعي لناميبيا واستغزاز البلدان المجاورة بدرجة كبيرة . ان القمع الدموي الذي يمارسه نظام بريتوريا للسود في جنوب افريقيا يعتبر تحديا لكرامة الانسان والعدالة الدولية اثار عظيم الاستياء وشديد الاحتجاج لدى المجتمع الدولي . ولقد لعب المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقدته الامم المتحدة ، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لناميبيا ، دورا هاما في تعبئة المجتمع الدولي من اجل تكثيف النضال ضد عنصرية جنوب افريقيا . واننا نؤيد تأييدا حازما فرض جزاءات فعّالة على سلطات جنوب افريقيا ونؤيد شعب جنوب افريقيا في كفاحه البطولي ضد العنصرية ومن اجل المساواة العرقية . ونؤيد الكفاح العادل للشعب النامبي من اجل الاستقلال الوطني وجهود الدول المستقلة في الجنوب الافريقي لحماية امنها القومي واحلال السلام والاستقرار في المنطقة .

ويشهد العام الحالي الذكرى العشرين لاعتماد الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولهذين الصكين دلالة ايجابية بالنسبة لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام حقوق الانسان . وقد آيدت الحكومة الصينية دوما هذا المبدأ من مبادئ الميثاق . والصين ، شأنها شأن سائر البلدان التي لم تتلم من براثن القهر الامبريالي والاستعماري ، لم يكن لحقوق الانسان فيها وجود في الفترة القديمة ، عندما كانت شبه مستعمرة وشبه إقطاعية . ولم يتسن للمواطنين الصينيين التمتع بحقوق ديمقراطية شاملة إلا بعد قيام جمهورية الصين الشعبية . وتمشيا مع أحكام دستور الصين ، اعتمدت الحكومة الصينية تدابير مختلفة لكفالة تمتع مواطنيها بكل الحقوق الأساسية ومواكبة للتقدم المحرز في السنوات القلائل الماضية ، في مجال التنمية الاقتصادية والاصلاح الهيكلي طراً ، تحسن مطرد على نظام الديمقراطية الاشتراكية والنظام القانوني في الصين . ولم يحظ الشعب الصيني أبدا من قبل بما يتمتع به الآن من ديمقراطية وحرية .

ورغم أن الأمم المتحدة وضعت واعتمدت عددا من الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، نلاحظ بمزيد من القلق وقوع انتهاكات فاحشة وخطيرة لتلك الحقوق في أنحاء كثيرة من العالم مما يعزى الى الاستعمار والعنصرية والعدوان والاحتلال الاجنبي . وفضلا عن ذلك أصبح التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى بدعوى حماية حقوق الانسان أمرا شائعا . ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يبذل جهودا مشتركة لكبح تلك الانتهاكات التي تنال من مبادئ الميثاق .

وينبغي عند مناقشة الحالة الدولية الراهنة إيلاء عناية خاصة لمسألة التنمية في العالم . فطيلة العام الماضي ظل معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو منخفضا وما برح الكثير من البلدان النامية يعاني صعوبات اقتصادية خطيرة . وتزداد العلاقات الدولية اختلالا ومنافاة للعقل . وما زالت أسعار معظم المواد الخام والسلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية أخذة في الهبوط كما أن تصدير سلعها

المصنعة يمطدم بعقبات كثيرة ترجع الى الاجراءات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو . ومن ناحية أخرى يزداد عبء الديون الخارجية على كاهل البلدان المدينة . ورغم أن البلدان النامية في حاجة ماسة الى التمويل الانمائي فإن تدفق رأس المال عليها يتضاءل في الوقت الذي تتبدى فيه ظاهرة شاذة ألا وهي التدفق العكسي للأموال .

ان هذه التطورات تسهم في توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية الامر الذي لا يلحق الضرر بالبلدان النامية فحسب وانما يمكن أيضا أن تترب عليه في المدى البعيد عواقب وخيمة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو التي لا تشمل سوى ربع تعداد سكان العالم البالغ خمسة بلايين نسمة ، في حين تتركز الثلاثة أرباع الأخرى في البلدان النامية . ولا يمكن للاقتصاد العالمي أن ينمو باطراد دون أن يتحقق النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو ولكن نموه المطرد يرتهن أيضا وإلى حد كبير بمدى قدرة البلدان النامية على التغلب على ما تواجهه من صعوبات وانعاش اقتصاداتها . ومن ثم ، فإن المساعدة على دفع النمو الاقتصادي للبلدان النامية ستسهم في ازدهار الاقتصاد العالمي وتحقيق السلم والاستقرار في العالم .

وبعد احراز الاستقلال السياسي ، كرمت البلدان النامية جهودها للتنمية الاقتصادية المحلية ، وحققت في تلك العملية تقدما ملموسا فيما يتعلق باعداد الاستراتيجيات الانمائية واقامة الهياكل الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لظروفها الوطنية . واتخذ العديد منها اجراءات للتكيف وأدخلت اصلاحات على اقتصاداتها أسفرت عن نتائج مرضية . وكما يتحقق النمو الاقتصادي للبلدان النامية ينبغي ايلاء أهمية كبرى لتحسين العلاقات بين الشمال والجنوب وذلك علاوة على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب وماتبدله تلك البلدان من جهود . وحيث أن البلدان النامية ما زالت تخضع لقيود وتلحق بها أضرار العلاقات الاقتصادية الدولية الجائرة ، فمن العسير عليها أن تبلغ الهدف المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية دون عناء وبمجرد الاعتماد على جهودها الذاتية . ونحن نأمل أن تسهم البلدان المتقدمة النمو في تهيئة مناخ دولي موات للبلدان النامية بما يعود بالنفع على الاقتصاد العالمي

ككل . وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عملية في مجالات التجارة والتمويل والتنمية وغيرها من المجالات الاقتصادية الدولية لتيسير تدفق رأس المال ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، وأن يعزز فرص وصول تلك البلدان إلى الأسواق ويخفف عبء ديونها ومن ثم يسهم في تحقيق النمو الشامل للاقتصاد العالمي .

ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرمة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والمعقودة في أيار/مايو الماضي أفحت المجال للاعراب عن اهتمام المجتمع الدولي بالتنمية والانعاش الاقتصادي في افريقيا . ونحن نأمل ، أن تفي الأطراف المعنية ولاسيما البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها على الوجه الاكمل لكفالة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) الذي أقرته الدورة بالاجماع .

وتشهد العلاقات الدولية في الوقت الراهن تغيرا كبيرا فكل البلدان حديثة الاستقلال التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب وبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان الصغيرة والمتوسطة - كل تلك البلدان على اختلاف أوضاعها - تمتاز باستقلالها وتعارض سياسات القوة وتتوق للسلم والاستقرار وترغب عن الحرب والتوتر وتريد الانخراط على نحو فعال في الشؤون الدولية والاطلاع بنصيبها في صون السلم وتعزيز التعاون الدولي . ولم يعد من الواقعية في شيء الاكتفاء بالايديولوجية والنظام الاجتماعي كمياريين لتمييز البلدان والتجمعات السياسية الدولية . فقد ولى الزمن الذي كانت تستطيع فيه دولة كبرى أو أحد مراكز القوة التلاعب بالعلاقات الدولية وفقا للاهواء الذاتية . ان مؤتمر القمة الشامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز أثبت مرة أخرى أن حركة عدم الانحياز تظلع بدور هام في الشؤون الدولية المعاصرة . فالاتجاه إلى تعدد الاقطاب في العلاقات الدولية وتعاضم تطلع الشعوب إلى أخذ مقدراتها في أيديها هما تطور ايجابي حتمي وعامل ايجابي في تحقيق السلم .

ونحن نرى أنه ينبغي لكل البلدان ، بغض النظر عن ايديولوجياتها ونظمها الاجتماعية ، أن ترسي العلاقات وتنميتها على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في

الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والفائدة المتبادلة والتعايش السلمي .

ونؤيد الحوار بوصفه الأسلوب الصحيح لغض المنازعات الدولية بالسبل السلمية .

وقد أظهرت الوقائع أن المفاوضات والمشاورات السلمية على قدم المساواة هي وحدها التي تتيح إزالة التناقضات والخلافات بين الدول وتدارك نشوب صراعات دولية وكفالة الأمن الدولي .

وغني عن البيان انه ينبغي لاقامة ذلك الحوار واحراز نتائج ايجابية عدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام سيادة وأمن الدول قاطبة ووقف أعمال العدوان والتوسع . فأيا كانت الظروف لا ينبغي السماح لأي بلد بأن يفرض ارادته على الآخرين .

ان الشعب الصيني يمضي قدما صوب تحقيق الرقي المادي والثقافي والأخلاقي وقد عقد العزم على تحويل الصين الى بلد اشتراكي متطور مع الاحتفاظ بالسمات الصينية الأمر الذي تبذل في سبيله الجهد أجيال عدة . وتنتهج الصين سياسة خارجية مستقلة تماما تقوم على السلم ويتمثل هدفها الأساسي في صون السلم والأمن العالميين وتوفير مناخ سلمي دولي دائم لتحقيق تطورها الاشتراكي . فالسلم والتنمية يتلازمان وكفالة السلم والتنمية ، نحتاج الى اقامة صداقة وتعاون وعلاقات قوية مع البلدان الأخرى استنادا الى مبادئ التعايش السلمي الخمسة .

بدأنا هذا العام في الصين تنفيذ الخطة الخمسية السابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية . ومنكمل في السنوات الخمس القادمة ، بمورة أساسية ، اعادة هيكلة اقتصادنا . وفي نفس الوقت ، سنواصل العمل بسياسة الانفتاح على العالم الخارجي ، وتحسين ظروف الاستثمار ، والتوسع في علاقاتنا الاقتصادية الخارجية . اننا نشجع استمرار واطراد نمو اقتصاد الصين عن طريق الاصلاح واتباع سياسة الانفتاح على العالم الخارجي ، كما اننا نريد تأمين تنمية اقتصادية ناجحة غير معاقة باتباع سياسة خارجية مستقلة تقوم على السلام . وقد ثبت ان سياسات الصين الداخلية والخارجية الحالية سياسات سليمة وفعالة وتخدم مصلحة الشعب . وسنواصل التمسك بهذه السياسات بتصميم لا يتزعزع .

لقد دخلت الامم المتحدة عقدها الخامس منذ انشائها . وقد احرزت نجاحات هائلة ، الا انها تواجه مشاكل وصعوبات أيضا . ومنذ أن استعادت الصين مقعدها الشرعي في الامم المتحدة تقيدت باستمرار بمقاصد الميثاق ومبادئه ، وشاركت بفاعلية في أعمال المنظمة ، وسعت الى القيام بواجبها كعضو دائم في مجلس الامن .

لقد احدثت الازمة المالية التي تواجه الامم المتحدة قلقا واسع النطاق . اننا نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة القيام باصلاحات هيكلية رشيدة ، ولكن يتعيّن ان تستهدف تلك الاصلاحات تعزيز ، لا اضعاف ، دور المنظمة ؛ وأن تتقيد ، لا أن تنتهك ، مبدأ السيادة المتكافئة لجميع الدول الاعضاء وفقا لما نص عليه الميثاق . واننا نأمل مخلصين ان تتخذ الامم المتحدة ، مستعينة بالتأييد المشترك لجميع الدول الاعضاء ، ومن خلال المشاورات على قدم المساواة ، التدابير الضرورية للتغلب على الصعاب التي تواجهها ولتحسين كفاءتها . ليتسنى لها تحقيق نجاح أكبر في صون السلم وتعزيز التعاون الدولي .

خطاب السيد جاك شيراك رئيسي وزراء جمهورية فرنسا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستتمع الجمعية الان الان الى كلمة

رئيسي وزراء جمهورية فرنسا ، السيد جاك شيراك .

اصطحب السيد جاك شيراك ، رئيس وزراء جمهورية فرنسا ، الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن ارحب بسعادة رئيس

وزراء جمهورية فرنسا ، السيد جاك شيراك ، وأن ادعوه لالقاء كلمته أمام الجمعية

العامة .

السيد شيراك (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لشرف عظيم

لي أن اتكلم أمام الجمعية بالنيابة عن فرنسا .

ومن دواعي سرور حكومة فرنسا أن تجتمع الجمعية العامة هذا العام تحت

قيادتكم الحكيمة ياسيدي الرئيس . ان انتخابكم تكريم لبينفلاديش ، التي نعرف جميعا

هنا تمسكها بالسلم والتعاون الدولي . كما أنه يعبر أيضا عن الثقة التي وضعتها

وفودنا فيك ، وهي تعلم علم اليقين بانك ستنفذ ولايتك بالقدرة اللازمة لتوجيه

اعمالنا بنجاح . ويمكنك الاعتماد على التعاون الكامل من الوفد الفرنسي ، الذي يقدم

لك أحد تهانيه ، وأطيب تمنياته بالنجاح .

ويسعدني أيضا أن أحيي الامين العام ، الذي سعدت بلقائه في باريس قبل فترة

وجيزة . ويسعدني أن أراه وقد استعاد صحته . ويسعدني أن أتمكن من الاعراب ثانية هنا

عن امتنان الحكومة الفرنسية للخدمات التي قدمها للمنظمة ، وخاصة المساهمة الحاسمة

التي قدمها لتسوية الخلاف الذي نشب بين نيوزيلندا وفرنسا . وأمل أن يحصل من جميع

الدول الاعضاء على الضمانات ، التي من حقه أن يسمى اليها ، لكي يتمكن من مواصلة

المهمة التي عهد بها اليه قبل حوالي خمس سنوات ، والتي يقوم بها بكفاءة ومهارة .

وعلى حين أن الذكرى السنوية الاربعين لمنظمتنا تمثل فرصة نحتفل فيها

بمنجزاتنا ، فإنها تذكرنا بأوجه القصور ، في تطبيق الميثاق ، التي فرضها علينا

الواقع .

ان النظر في الحقائق مجردة من الاوهام ، والنظر في حالات الاحباط ، ظاهرة

تدعو للاعجاب في حد ذاتها . وكما أكد الامين العام في تقريره الممتاز ، لا تواجه

منظمتنا اليوم مشكلة وضعها المالي فحسب ، ولكنها تواجه ايضا عدم قدرة اعضائها على الاتفاق على الاولويات والمهام . إلا انني اشعر ان الادراك العام للغوض وأوجه القصور في الماضي قد أدى لأول مرة الى الالتزام بالاصلاح الحقيقي ، وذلك كما هو واضح من استنتاجات فريق الثمانية عشر .

لا ينكر احد القصور الموجود في التعاون بين الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، إلا أن الرؤية الواضحة الضرورية يجب ألا تؤدي بنا الى التشاؤم . على العكس من ذلك تعتقد فرنسا ان التحلي بالواقعية هو وحده الذي سيعطينا الضمان بأننا سنكون قادرين على حل مشاكل اليوم ومشاكل المستقبل .

لقد جعل ميشاق سان فرانسيسكو صون السلم والامن الدوليين الهدف الاول للأمم المتحدة ولو نظرنا الى العالم الذي نعيش فيه ، دون تحيز ودون موارد ايدولوجية ، لوجدنا انه لا يرقى ابدا الى توقعات مؤسسي الأمم المتحدة .

ومن مظاهر عصرنا الواضحة ، التي زاد من حدتها تغير التفكير والتقدم التكنولوجي ، تضائل المسافات بين بلداننا مما يؤدي الى تزايد وتداخل المشاكل على الصعيد العالمي . ولا يمكننا أن نقف موقف اللامبالاة من أي حدث خطير مهما كان محليا . فالصراعات اليوم ، شأنها شأن التحالفات ، لا تعرف الحدود ولا المسافات . انها تتجاوز الاختلافات الثقافية والعرقية ، دون أن تستأصلها ، وعلى النقيض من ذلك أدى تدويل المشاكل في كثير من الحالات الى رد فعل حاد جدا في بعض الاحيان ، من جانب مجموعات متعصبة من شتى الغثات .

وهكذا ، فإن الامر ينطوي على مغالطة . فعلى حين أن العالم يميل الى أن يصبح وحدة واحدة ، فإنه لم يتمكن من التغلب على التهديدات والتحديات الجماعية التي تواجهه . فالصراعات وانتهاكات حقوق الانسان آخذة في الازدياد ، وفي نفس الوقت ، فإن سرطان الارهاب أخذ في الانتشار . كما أن سباق التسلح مستمر بفضل التقدم التكنولوجي ، الذي ينبغي لغوائده أن تم العالم بأسره . على حين أن الحالة الاقتصادية والمالية للعديد من دول العالم الثالث لا تزال حرجة جدا .

في الشرق الاوسط ظلت فرنسا تعتقد لأمد طويل أن السلم لا بد وأن يقوم على أساس مبادئ كانت تتسم بوضوح ذاتي بالنسبة لنا . فلا بد من الاعتراف بأمن اسرائيل وحقوقها في الوجود مع ضمان هذا الأمن وهذا الوجود ، كما لا بد للسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير . ان السلم يفترض مسبقا وفي المحل الاول الاعتراف المتبادل من جانب الاطراف المعنية ومسؤولية الاطراف الاساسية في السعي نحو التسوية . وهذا لا يمكن تحقيقه بواسطة قوى خارجية برغم أن مساهمة هذه القوى يمكن أن تكون مفيدة للغاية .

أما والحالة هذه . فقد أعيد اليوم الحديث عن مؤتمر جيد الاعداد يعقد بحضور الاطراف المعنية كافة . ونحن نوافق على هذا من حيث المبدأ ، كما نبدي استعدادنا للقيام بدور كامل من المساعدة على حل صراع بلغت خطورته حدا أصبح فيه المجتمع الدولي يرى نفسه عاجزا ازاءه .

ومن العلامات المشجعة التي يمكن ملاحظتها أن فكرة الحاجة الى الحوار تزداد قبولا ولو على نحو بطيء . وترحب فرنسا دائما بالدلائل التي تشير الى ذلك . الا أن أشعبه الأمل هذه لا تسمح لنا للأسف بأن ننسى الأزمة المتواصلة التي تمزق لبنان والتي نجمت عنها آثار مأساوية لشعب ارتبط بفرنسا بوشائج راسخة على كل صعيد ، شعب تحبه فرنسا وتحترمه .

ومهما قيل ، فان لبنان كان يوما نموذجا للتعايش والتسامح والحرية والشفافة بالنسبة للعالم . ومتكون خسارة لا تعوض أن يفرق مركز الثقافة الحيوى الذى مطع ضياؤه في عالم البحر المتوسط بأسره وسط مدعات من التعمب والبغضاء . ويحدوني الأمل العميق في أن يعود هذا البلد الممزق الجريح الى طريق التصالح من خلال استعادة استقلاله وسلامته الاقليمية .

ان فرنسا ، ظلت عبر سنوات عدة في الماضي ، وبحكم روابطها التاريخية مع لبنان ، فضلا عن قضايا تتجاوز لبنان ذاته ، تبذل جهودا لا تتوقف ، قدمت في غمارها تضحيات كبيرة لتعزيز العودة الى السلم الذى تتوق اليه الغالبية العظمى من

اللبنانيين . ومن هنا قررت فرنسا المشاركة في العمل الدولي الذي أتاح الحد من الغرض التي أعقبت الغزو الاسرائيلي وقد كان سفيرنا في بيروت ، لوى ديلامار ، من أول من دفعوا حياتهم ثمنا لجهوده المضنية لتجديد الحوار بين الاخوة الاعداء ، كما قتل عشرات من الجنود الفرنسيين في اطار محاولة تهيئة السبل نحو اعادة كلمة القانون واستعادة محاولة تهيئة السبل نحو اعادة كلمة القانون واستعادة الحد الأدنى من الحياة الطبيعية للسكان المدنيين في بيروت .

وفي جنوب هذا البلد المعذب ، يسمى المجتمع الدولي لمنع تصاعد جديد في القتال والعنف الفاشم ، ودفع الجنود الفرنسيون حياتهم وهم ينهضون بمهمة سلمية جنباً الى جنب مع سائر الوحدات الوطنية الاخرى في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) .

بيد أن الحالة أصبحت لا تطاق في الآونة الاخيرة . فلم يعد الامر يقتصر على مجرد حصر قوة الامم المتحدة بين التبادل المتقطع لاطلاق النار بين الاعداء الذين قصد بها أن تحجز بينهم ، ولكنها أصبحت هدفا لهجمات معدة بصورة منهجية مما لا يترك بديلا في القريب العاجل سوى أن تتراجع الى تحصيناتها تأمينا لسلامتها .

ويجب أن نلاحظ أن القوة ظلت ، منذ تشكيلها في عام ١٩٧٨ ، عاجزة عن النهوض بولايتها الموكلة اليها من قبل مجلس الأمن . ولهذا استرعت فرنسا في نيسان/ابريل الماضي انتباه المجلس الى هذه الحالة القائمة والى القلق الذي تسببه لنا . ثم جاءت أحداث الأسابيع القليلة الماضية لتؤكد ، للأسف ، تقديراتنا . ان التضحيات التي قدمناها حتى الان تعطينا الحق في أن نطلب أن يتحمل كل منا مسؤولياته ، وأن تكون الوسائل المتاحة للقوة متوائمة مع المهمة الموكلة اليها . اننا نواجه تحديا خطيرا لمنظمتنا ولسلطتها ولقدرتها على تنفيذ عمليات صيانة السلم . ويجب مجابهة هذا التحدي .

ولاكثر من ست سنوات ، ما برح العراق وايران يمزقان بعضهما البعض في حرب لم يعد ممكنا اعتبارها مجرد نزاع اقليمي وذلك بحكم ما انطوت عليه من خسائر فادحة

وأهدرته من موارد هائلة . كما أن حرية الملاحة يتهددها الخطر في طرق النقل البحري ذات الأهمية القصوى لاقتصاد العالم . فضلا عن أن الولايات المتفاقمة لهذه الحرب العنيفة باتت تهدد بتمزيق التوازن الذي كان يسود منطقة ذات أهمية استراتيجية . ومثل سائر أعضاء المجتمع الدولي ، فإن فرنسا على بينة من هذه الحالة بل وتشعر إزاءها بقلق بالغ . ونأمل في التوصل إلى حل مقبول وتفاوضي لهذا النزاع الذي لا نهاية له ، ونحث في نهاية المطاف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وفرنسا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى وضع نهاية لهذه الحرب ، ولاسيما عروض الوساطة من جانب الأمين العام .

وإذا كنت قد توقفت طويلا عند أزمات في الشرق الأوسط لم تغلح منظماتنا للأسف في حلها حتى الآن فلست أقصد نسيان الأزمات الكثيرة الأخرى التي تهدد جهود السلم لمنظماتنا منذ سنوات عدة . وهي تشمل : قبرص حيث أقيم وضع بحكم الأمر الواقع لا تعترف به فرنسا ، وأفغانستان وكمبوديا وهما موضوعان ماعود اليهما لاحقا في بياني هذا ، وشبه جزيرة كوريا حيث استمر الانقسام والتوتر لمدة أربعين عاما ، وحيث يحدونا الأمل المخلص لأن نرى الحوار قائما بين الشمال والجنوب ، باعتباره السبيل الوحيد لتخفيف التوتر ومن ثم حل المسألة الكورية . اننا نتمنى للأمم المتحدة أن تكون هيئة عالمية بحق وللشعب الكوري بأسره أن يكون ممثلا هنا . ومن الأزمات الأخرى الحالة في أمريكا الوسطى حيث أرجو أن يتسنى التوصل إلى حل للأزمة الراهنة بغض المساعدة الفعالة من جانب جميع بلدان المنطقة ، ثم الصحراء الغربية حيث أرجو للجهود المشتركة للأمين العام ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية السابق والحالي أن تتيح حل صراع تورطت فيه دول صديقة لفرنسا طال عليه الأمد بالفعل .

ولا يسع المجتمع الدولي الا أن يعرب عن استيائه لاستمرار الانتهاكات اليومية لأبسط حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم ، سواء نجمت عن حروب تمزق أوصاله أو عن سياسات متعمدة . ولا يمكن لاية ضغوط أو لاية مغالطات ، أيا كان مصدرها أن تجعلنا نقبل هذه الانتهاكات فلا يوجد سوى مفهوم واحد لكرامة الانسان يسمو على جميع الايديولوجيات أو الحجج الهادفة الى تبرير الواقع .

واني لأشعر بالارتياح لأن عودة الديمقراطية الى بلدان كثيرة ، وخاصة التي في الفلبين وأمريكا اللاتينية ، قد أوضحت أن الشعوب لم تنساها أبدا .

ومنذ عدة سنوات يقاوم الشعبان الأفغاني والكمبودي ، بشجاعة نابغة من ارادة الدفاع عن استقلالهما وكرامتهما ، المحتل الأجنبي والسلطات التي يفرضها . ففي أفغانستان ، أجبر ثلث مكان البلاد على البحث عن ملاذ خارج حدودها ، واضطرت اعداد غفيرة من صفوتها الى الابتعاد عن الوطن ، وتدفع النساء والأطفال والشيوخ كل يوم ثمن العمليات الحربية التي تشن على قراهم في انتهاك لكل المبادئ الانسانية .

وفي كمبوديا يتعرض شعب الخمير ، وهو شعب صديق لفرنسا ، لاحتلال أجنبي متزايد الوطأة . بل اننا نشهد في هذا البلد شكلا جديدا من أشكال الاستعمار .

ان الشعبين الأفغاني والكمبودي ، اذا ما استردا عزتهما وحريةهما ، لن يشكلا ، كما كان عهدهما في الماضي ، تهديدا لأي طرف في المنطقة بما في ذلك بالطبيع جيرانها الأقوياء . ان الغزو الذي يتعرضان له لا يمكن اعتباره سوى ضرب من حروب القهر التي ولى زمانها ، ولن تتوقف فرنسا عن المطالبة مع الاغلبية العظمى للسودل بأن يضع الاتحاد السوفياتي وفييت نام ، من زاوية مصلحتيهما الخاصة وحرما على السلم في العالم ، حدا للأعمال التي يقومان بها في كل من أفغانستان وكمبوديا .

لقد أكد وزير خارجية بريطانيا العظمى مؤخرا مرة ثانية ، باسم بلدان الاتحاد الأوروبي الاثنى عشر ، على أنه لا يمكن قبول حالة التمييز العنصري المؤسس التي تسمى سلطات جنوب افريقيا الى ادامتها . الى التدابير التي أعلنتها بريتوريا لم تمس حتى الآن صلب الموضوع ، ولا مدعاة للدهشة من انها لم تنجح في وقف تصاعد تيار العنف .

ومع اعتراف فرنسا بتعمد المشاكل الداخلة في الاعتبار ، فقد قررت مع شركائها في الاتحاد الأوروبي تنفيذ برنامج اضافي للجزاءات ، لكنها رأت أن ذلك اجراء ينبغي استكمالها بتدابير ايجابية أخرى ولا بد من بذل كل الجهود للتشجيع على ايجاد حوار حقيقي ، وهو حوار يفترض كما هو معروف اطلاق سراح السجناء السياسيين .

ونتعمش نحن جميع الذين يسعون الى تشجيع الاعتدال والمصالحة في جنوب افريقيا ، أن يصدق اعتقادنا في ألا يكون الوقت قد فات لارساء أسس مجتمع يعترف فيه أخيرا ، بغير قيد أو شرط ، بحق جميع الطوائف التي شيدت ذلك البلد في التمتع بالكرامة .

ان الاحداث المساوية التي وقعت في اسطنبول وكراتشي وباريس تشبت مرة أخرى ان الارهاب أصبح السلاح المنهجي في حرب لا تعرف الحدود وليست لها ملامح في معظم الاحيان .

ان هذه الظاهرة ليست جديدة بالتأكيد بل ان مجلاتها لتزخر بالفعل بالفظائع . غير اني أشعر بقلق بالغ لتصاعدها مؤخرا ولتضاعف عدد ضحاياها . وكيف لا أشير هنا على وجه الخصوص الى الرهائن الفرنسيين أو الامريكيين أو البريطانيين المحتجزين في لبنان .

ان على المجتمع الدولي ، اذا لم يرد أن يخدع نفسه ، أن يعترف بأنه لم يظهر دائما البصيرة اللازمة في التصدي لهذه الافة التي يود البعض أحيانا أن يجعلنا نعتقد انها شكل التعبير الوحيد الذي تملكه الشعوب المقهورة . ان الاساليب البغيضة التي يلجأ اليها الارهاب والمذابح التي يرتكبها في المجتمعات الحرة وممارسته الدائمة لابتنزاز باستخدام حياة الرهائن ، تمنعنا من الخلط ، بأية درجة كانت ، بينه وبين المقاومة الحقيقية .

ولا يمكن لأحد أن يجادل في أن استمرار الصراعات بغير حل ، مع ما يواكبها من مظاهر الظلم ، مصدران من مصادر الارهاب . لكن يجب علينا أيضا أن نكشف عن أسبابه الأخرى كنمو التعصب والتطرف وتواطؤ الدول التي تقبل أن تفض النظر عن أنشطة المنظمات الارهابية أو التي لا تتردد في استخدامها لصالحها اذا لم تقم بتشجيعها صراحة .

وفي عالم يستطيع العنف الارهابي فيه أن ينال بغير تمييز مواطني جميع الدول ، كان لا بد من اتخاذ موقف حاسم .

ولا يسعنا الا أن نشعر بالارتياح لأن الجمعية العامة ، التي عبرت عن هذا الإدراك العالمي . قد أدانت في العام الماضي هذه الممارسات الدنيئة والاجرامية ، ولأن مجلس الأمن ولجنة حقوق الانسان قد أدانا بحزم عمليات احتجاز الرهائن . غير أن فرنسا ، التي أخذت زمام المبادرة في هذا الشأن أمام لجنة حقوق الانسان ، لتؤكد على أنه يتعين ، الى جانب هذه النصوص ذات الأهمية السياسية الواضحة ، اتخاذ التدابير العملية التي تتطلبها الحالة .

ان العمل الحازم الذي يجب القيام به سيره أن تفي جميع الدول بصورة فعلية بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي والاتفاقيات التي وقعت عليها .

ويحدوني الأمل في أن يحمل رد الفعل السليم للمجتمع الدولي الذي تم الاعراب عنه هنا ، جميع البلدان على التعاون بصفة أخى على تعزيز الأمن في الجو والبحر ، وفي أن يقنعها بضرورة العمل بجميع الوسائل الوطنية أو غير الوطنية المناسبة لاستئصال شأفة الارهاب .

منذ انشاء الأمم المتحدة ، كان على المنظمة والمجتمع الدولي بأسره أن يواجهوا الحقائق الاستراتيجية للعصر النووي .

ان فرنسا مقتنعة بأن الردع النووي الذي حال منذ أربعين عاما دون حدوث مواجهة مباشرة بين القوتين العظميين ، لا يزال عنصرا لا غنى عنه للسلم ، وبأنه لا يوجد أى بديل له في المنظور البشرى بالرغم من التقدم الذي يمكن توقعه من الانطلاقة الكبرى للتكنولوجيا المتقدمة ، وهي انطلاقة هيأت فرنسا نفسها للمشاركة فيها بصورة كاملة .

ونظرا لوجود تفاوت كبير في الترسانات القائمة ، يجب على أى تقدم صوب تحقيق نزع السلاح النووي أن يمر أولا بالخفض التدريجي والمتوازن والذي يمكن التحقق منه لمجموع النظم الاستراتيجية الامريكية والسوفياتية ، وأن يجرى في ظروف لا تخسل باستقرار ميزان الردع .

وقد أكد كل من تكلم هنا على ما سيكون للتقدم في المفاوضات الجارية في جنيف بين السوفيات والامريكيين من أهمية بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب . وقد سبق لفرنسا ان أعلنت مرات عديدة انها ترحب بالطبع بالاحتمالات التي قد يتيحها عقد اجتماع قمة سوفياتية - امريكية هذا العام . وهي تدرك بوجه خاص ان ابرام اتفاقية بشأن الحد الشامل من شبكات الاسلحة المتوسطة المدى له أهمية سياسية كبيرة في العالم . ولكن لا بد لفرنسا الا ان تلاحظ ان خفض هذه الشبكات لن يؤثر الا على جزء صغير من الترسانات النووية الامريكية والسوفياتية .

لقد ذكر رئيس جمهورية فرنسا في عام ١٩٨٢ من على هذا المنبر بالشروط التي وضعتها فرنسا لمشاركتها في عملية نزع السلاح النووي عندما يحين الوقت . وأود ان اكرر هنا ان تلك الشروط لن تتغير وان فرنسا لن تقبل ادراج قواتها ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، في أية مفاوضات لا تشترك فيها .

ومادام أمن فرنسا معتمدا على الردع النووي ، متبقى الحاجة الاولى لبلادي هي الحفاظ على مصداقية قواتها الاستراتيجية عند المستوى الضروري . ولهذا السبب ترفض فرنسا بالطبع قبول اي شكل من اشكال الخفض المؤقت لقواتها في الوقت الذي تمتلك فيه الدول الاخرى قدرة نووية مفرطة . وهي لن تقبل ايضا فرض اي تجميد كمي أو نوعي على ترسانتها ولن توقف تجاربها النووية . فترسانتها لا تتجاوز المستوى الذي لاغنى عنه في ضمان امننا واستقلالنا . والتجارب النووية تجري وفق معايير سلامة لاغبار عليها اعترف بها خبراء مستقلون وموثوق بهم من بلدان المحيط الهادئ التي تسمح لها فرنسا بالوصول الى موقع تجاربها . وهناك دول اخرى تقوم بانتظام باجراء تجارب كثيرة لا نجد ان اي منها قد قدم أو يقدم مثل هذه الضمانات على الصعيد الدولي .

وفيما يتعلق بأوروبا لا يمكن حصر مشكلة الامن بجوانبها النووية . فما يميز قارتنا عن بقية القارات هو انها ، الى جانب جرحها الدائم الناجم عن تقسيمها ، مركز لتكديس غير متوازن من الاسلحة التقليدية والكيميائية لا مثيل له في العالم .

وقد اقترحت فرنسا منذ بضع سنوات ان يبحث في اطار مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا عن نهج يسمح ، على مراحل ، بالقاء شفافية أكبر على الانشطة العسكرية ، ويولد بالتالي ثقة أكبر في جميع انحاء قارتنا قبل الرجوع تدريجيا الى مستوى ادنى من ميزان التسلح . وبهذه الروح ، واذكر انه على اساس الاقتراح الفرنسي ، عقد مؤتمر نزع السلاح في اوروبا ، الذي اختتم اعماله في استكهولم في الاسبوع الماضي . ويسرنا ان اول اتفاق بين الشرق والغرب يتم التوصل اليه منذ ما يقرب من ١٠ سنوات قد جاء في هذا الاطار . وينبغي لهذه النتيجة ان تمكن مؤتمر المتابعة التابع لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، الذي سينعقد قريبا في فيينا ، من تحقيق تقدم في كافة الميادين التي تغطيها وثيقة هلسنكي الختامية - من بينها ، حقوق الانسان ، حرية الانتقال لافراد ، الاتصالات بين الشعوب - وهي ميادين تؤثر ، كما يؤثر الامن ونزع السلاح ، على تحسين العلاقات بين الشرق والغرب .

وفيما يتعلق بالطاقة النووية ، شعرت فرنسا كبقية العالم بالقلق ازاء حادث تشيرنوبل . ان هذا الحادث يجب ان يقيّم على اساس خطورته وجديته . ومن الناحية الثانية ، ينبغي الا يستخدم حجة للذين يسمون الى التلاعب بمشاعر الخوف والجنون . ان التحليل الذي اجراه مؤخرا في فيينا خبراء دوليون يؤكد على الطبيعة الخاصة للمفاعل السوفياتي ، وان الدروس المستفادة من حادثة تشيرنوبل لا يمكن نقلها كما هي وتطبيقها على المنشآت الغربية الطراز .

لقد قررت فرنسا منذ سنوات عديدة ان تعتمد في استقلالها في ميدان الطاقة على الطاقة النووية . وقد اصبح هذا الهدف اليوم في متناول اليد ولا يمكن التشكيك فيه الان . وبالطبع ، تشجع فرنسا ، ادراكا منها لما هو الان في كفة الميزان ، على زيادة التعاون في مجال السلامة الذي بدأ بالفعل في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولكنني اود ان اشير هنا الى ان سلطة وضع المعايير في هذا الميدان يجب ان تكون بشكل واضح في يد الذين يتحملون المسؤولية عن تشغيل المنشآت بأنفسهم ووضع المعايير ، وبيد الذين يملكون القدرة والوسيلة للقيام بذلك - اي بعبارة اخرى الحكومات الوطنية . وبهذه الروح ستواصل فرنسا تقديم المساعدة للبلدان المعنية

لتستفيد من التطبيقات المدنية للذرة عندما يصبح هناك جهاز مراقبة دولية ملائم لضمان عدم توجيه شمار هذا التعاون الى مجالات اخرى .

لقد قررت فرنسا وشركاؤها في الوكالة الفضائية الاوروبية مواجهة التحدي الهائل المتمثل في استكشاف الفضاء للاغراض السلمية . ونحن من جانبنا عقدنا العزم على منع حدوث فجوة في هذا الميدان بين الدول التي تمضي قدما لتحقيق مصلحتها الخاصة والدول الاخرى التي تحرم من الاستفادة من تطبيقاته الحيوية في تنميتها : مراقبة الارض وتطبيقات الارصاد الجوية والملاحة والاتصالات والبث التلفزيوني المباشر . وستواصل فرنسا العمل على توطيد التعاون الدولي القائم وتطوير التعاون المزمع في السنوات القادمة .

ولا بد لنا ان نلاحظ اليوم ان الحالة الاقتصادية والمالية للعديد من بلدان العالم الثالث ، ولاسيما اقلها نموا ، تبدو وكأنها تزداد سوءا . وهذه الحالة حرجية بصفة خاصة في افريقيا ، فقد ركزت الدورة الاستثنائية ، التي كرستها الجمعية العامة لحسن الحظ مرة اخرى هذا العام لهذه المشكلة ، على ابعاد هذه المشكلة .

ان البلدان الافريقية تعرف من خبرتها ان الجهود التي قررت بشجاعة القيام بها سوف تحظى بدعم فرنسا الحاسم والاخوي . وينبع التزامنا هذا من علاقاتنا الوثيقة مع شركائنا في شمال وجنوب الصحراء . وهو ناجم ايضا عن وعينا لخطورة الازمة البالغة ، التي حلت الدول المعنية اسبابها الداخلية والخارجية ببصيرة شاقبة . وهذه الازمة تؤثر على القارة بأكملها تقريبا ، تلك القارة التي تضم ثلثي البلدان الاقل تقدما في العالم . وتقدم فرنسا الى افريقيا جنوبي الصحراء معونة تفوق معونة اي بلد آخر . وان اسهامها في تنمية القارة ككل لم يتراجع في السنوات الاخيرة . ولا ينبغي لاحد ان يشك في استمراره في المستقبل .

وفضلا عن هذا يتعرض أمن عدد من المناطق الواقعة في العالم الثالث للتهديد ، في مجال التنمية الاقتصادية ، وأود أن أتكلم بعض الشيء عن حالة تشاد المحزنة كمثال على ذلك . ان الصعوبات والمعوقات المتنوعة التي تعين على قادة ذلك البلد مواجهتها معروفة تماما . وقد اضيفت اليها مرة أخرى المحاولات التي قام بها البلد المجاور لها ، ليبيا ، وهي محاولات ترمي الى زعزعة الاستقرار واحتلال جزء من الاراضي . وأخيرا العدوان العسكري السافر . وحكومة تشاد قد تلقت الدعم من فرنسا عندما طلبته . والمساعدة التي قدمناها اليها ، وخاصة المساعدة العسكرية ، كانت ترمي الى ردع ليبيا عن القيام بأعمالها العدائية وتمهيد الطريق الطويل والشاق صوب تحقيق المصالحة الوطنية واعادة بناء تشاد .

وفي حالة تشاد ، وكذلك في حالات عديدة أخرى ، تبرز باستمرار العلاقة بين التخلف وانعدام الأمن ، وبالتالي مستوى التسلح . ومنذ سنوات مضت اقترحت فرنسا أن تكون المشكلة الحرجة ككل موضوع دراسة سياسية في اطار الامم المتحدة . وبعد المناقشات التي عقدها الخبراء ، بقي اليوم أن نضع تلك الخطة موضع التنفيذ ، إما في الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة والمتملة بنزع السلاح أو في مؤتمر خاص يعقد في وقت أقرب اذا حظي بتوافق الآراء .

وأود أخيرا أن أتناول مسألة الديون . لقد أصبحت مسألة الديون بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية مصدر قلق بالغ . ان الجهد الذي يبذل كل يوم للوفاء بالمستحقات في المواعيد المحددة يعبر عن كل طاقتها . وهو لا يعطي للحكومات الحريية اللازمة لحسم مشاكل التنمية على المدى الطويل .

وفي السنوات القليلة الماضية درست هذه المسألة دراسة مستفيضة . ومجرد كثرة هذه المناقشات يدل على ان المجتمع الدولي أصبح واعيا لخطورة وتعقيد الحالة في آن واحد . ان الديون في حد ذاتها نتيجة لتطور معاكس للاقتصاد الدولي أفض بنا الى هذه الحالة الراهنة .

ولهذا السبب لا يمكن لاحد أن يزعم بأن المسألة يمكن أن تحسم بطريقة تلقائية عن طريق منح التسهيلات على المدى القصير ، أو عن طريق مجرد تطبيق علاج بمشابهة المعجزة . واذا كنا نريد حسم المشكلة بصورة دائمة ، فلا بد أن نعالج جذور الحالة وليس آثارها فحسب .

ان العالم يواجه اليوم أزمة في منتهي الخطورة ، ويمر بمرحلة في مراحل التكيف في الاقتصاد الدولي تتطلب القيام بمزيد من التعاون الدولي حتى يصبح هذا التعاون أكثر ابتكارا وأكثر فعالية وواقعية . انني أعرف جيدا ان الكل ليسوا مقتنعين بأن هذا ضروري ، ولكنني اعتقد أن التحرك يمضي في الاتجاه السليم . وتعتقد فرنسا انه يجب تعزيز التعاون الدولي في مجالات ثلاثة : أولا ، يجب أن يكون هناك تزايد في التمويل لصالح البلدان النامية من أجل تحريرها من قبضة الديون . وأود أن أضيف انه لم يحدث أن مرّ بلد بمرحلة التصنيع دون اللجوء الى موارد تمويلية خارجية كبيرة . هذا أمر واضح ، وألحظ في هذا المجال حدوث بعض التقدم في السلوك والتفكير على حد سواء

ويبرز الآن اتفاق واسع النطاق حول الحاجة الى تعزيز قدرات التدخل للمؤسسات الانمائية المتعددة الاطراف وزيادة دورها ، وكلنا يعترف بأن كل الاشكال الاخرى من المساعدات المالية ضرورية أيضا ، وخاصة من الممارف التجارية الدولية ومن الدول في شكل مساعدة للتنمية والقروض التجارية .

وفيما يتصل بالمساعدة الثنائية من أجل التنمية ، متزيد فرنسا مرة أخرى من جهودها في عام ١٩٨٧ عن عام ١٩٨٦ ، بغية تحقيق الهدف البالغ واحد في المائة من اجمالي الناتج الوطني .

ثانيا ، لا بد من الاستمرار في بذل الجهود الملحوظة لضمان الانتعاش الاقتصادي الذي شرعت به البلدان النامية ، وخاصة أكثر البلدان المشغلة بالديون منها . لقد تحققت نتائج عظيمة في المعركة ضد المعجزات الداخلية والخارجية وفي كبح التضخم وتنفيذ سياسات اقتصادية جسورة تركز على المصالح الطويلة الاجل للأمم عوضا عن تفضيل

حلول وهمية وهشة وقصيرة المدى . ان وضع وتنفيذ هذه السياسات يتطلب الشجاعة ، وأود أن أشيد بالذين اتخذوا هذه المبادرات .

ان احصائية واحدة تكفي للتدليل على أهمية هذه الجهود . لقد انخفض العجز في موازين المدفوعات للبلدان غير المصدرة للنفط من ٧٢ بليون دولار امريكي عام ١٩٨٢ ، الى ٢٩ بليون دولار امريكي في عام ١٩٨٦ .

وأخيرا ، من الأمام يمكن أن نصح أوجه الخلل الحالية في النظام الاقتصادي والمالي الدولي . ويجب أن يعتمد حل مشكلة الدين على استئناف النمو الاقتصادي المطرد في الاقتصاد العالمي . ولا بد أن يكون هذا هو الهدف الرئيسي للبلدان المصنعة التي تظلع بمسؤولية رئيسية في هذا المضمار .

يجب أن يمكننا التقدم الذي أحرزناه في الحرب ضد التضخم من الاستثمار في تخفيض المعدلات الحقيقية للفائدة والتي سيكون أي حل دائم لمشكلة الديون بدونها أمرا وهميا ، وان نواصل التقدم نحو استقرار أكبر في النظام النقدي الدولي .

كما ينبغي السعي أيضا بشكل حثيث صوب تقويم أوجه الخلل المالي . فليس من السليم أن يستمر أعظم بلد صناعي في العالم في امتصاص هذا الجزء الكبير من وفورات العالم . ومن ناحية أخرى ، ليس من السليم أن تكس البلدان الرئيسية الأخرى وفورات حين تكون قادرة على المشاركة بشكل أكبر في حفز التوسع ، وهو الهدف الذي يجب علينا جميعا أن نسعى حثيثا الى تحقيقه .

وفي هذا السياق ، ترحب فرنسا بنجاح مؤتمر "بونتا ديل استه" ، وتأمل في أن الجولة الجديدة من المفاوضات ستجعل من الممكن تحرير التجارة العلمية وتعزيز التضامن بين الدول .

إن الحرية بجميع ابعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية تتعرض لهجمات في بلدان عديدة . والحرب والارهاب ينشران الخوف وانعدام الامن وتعرض كرامة الانسان للخطر في كل جزء من أجزاء العالم التي يسيطر عليها الجوع والفقر والعنف .

ومهما قال المنظرون تبقى قيم الكرامة والحرية راسخة في ضمير البشرية بأسرها . وفرنسا من جانبها تنوي الدفاع عن هذه القيم في أي مكان تتواجد فيه في العالم وكذلك في هذه المنظمة التي ستخفق في مهمتها لو استسلمت للتنازل والمعجز .

من بين كل التحديات التي ذكرتها هناك اثنان أرى انهما يستدعيان النظر العاجل أكثر من غيرهما .

أحدهما الارهاب الذي ، اذا تركنا له العنان لتخريب المجتمعات الديمقراطية وتقويض أبسط قواعد الحياة الدولية ، سيعيدنا الى عهد كنا نعتقد ان زمانها قد ولى .

والتحدي الآخر هو الحالة الحرجة التي وصل اليها عدد كبير من بلدان العالم الثالث ، ولاسيما أقلها تقدما ومن غير المتمور ان نترك تلك البلدان تنوء تحت عبء مشاكلها الاقتصادية والمالية . فهذا لا يمكن تصوره ، ولايتفق والشعور بالمسؤولية واحترام الادمية .

وبغض النظر عن المشاكل التي تواجهها منظماتنا حتى في عملها اليومي ، وهي مشاكل أؤكد انها متحل ، فإن الحكمة والبصيرة الشاقبة اللتين تتحلن بهما هذه الجمعية تمنحاني الشجاعة على أن أتوجه ، وكلي ثقة ، ببناء الى جميع الدول الاعضاء . وكما سبق أن قلت في مستهل ملاحظاتي ، فإن اتخاذ المشكلات طابعا دوليا لا يؤدي تلقائيا الى قيام التضامن الدولي . وفي هذا الصدد فإن تطوير التعاون على الصعيد الاقليمي يمثل خطوة أولى مشجعة . ويعرف الجميع الاهمية الكبرى التي تعلقها فرنسا بصفة خاصة على تعميق التعاون مع شركائها في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

ان الطابع الملح الذي تكتسيه التحديات التي أشرت اليها قوي يظننا الى أن نعطي الوعي بالحاجة الى هذا التضامن أولوية على فوارقنا الاقتصادية واختلافاتنا السياسية . ينبغي لنا إذن أن ندرك أن الأخطار التي تواجهها البشرية أخطار مشتركة ، وان التغلب عليها لا يكون إلا بالتضامن .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية على البيان الهام الذي أدلى به لتوه .

أصطحب السيد شيراك رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

السيد تيران تيران (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي

الرئيس ، من دواعي سروري البالغ ان أتقدم اليكم بالتهنئة ، باسم حكومة اكوادور ، بمناسبة انتخابكم لما أنتم أهل له ألا وهو رئاسة الجمعية العامة . فذلك انما يعبر عن التسليم العادل بمفتمكم الشخصية ، والتصميم الذي يبديه بلدكم على التعاون في النهوض بأهداف منظماتنا .

أود أيضا أن أتوجه بالتهنئة القلبية الى السفير دي بينييس على المهارة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة اثناء فترة رئاسته .

أود بالمثل أن أعرب عن امتنان حكومة اكوادور للعمل الدؤوب الذي قام به السيد بيريز دي كوييار الامين العام الامم المتحدة ، الذي مكنته مهارته وحكمته من الاضطلاع بمهامه الحساسة بنجاح .

ان اكوادور تأتي الى هنا في هذه السنة الدولية للسلم ، في وقت أرادت فيه البلدان الاعضاء في هذه المنظمة ان تلتفت انتباه حكومات وشعوب العالم الى قيمة التعايش بمنأى عن العنف والظفوط .

ان السلم خليط من القيم العالمية . وهو نتاج تفاعل حقائق بعينها . انه هدف يجب أن يسعى اليه الانسان وان يكون جديرا به . والعنصر الاساسي لهذا الممثل الاعلى هو القرار الواضح الذي يتخذه المواطنون والحكومات بالعيش في مناخ يسوده الوثام والاحترام المتبادل . ان الدبلوماسية لن تحقق الكثير ، والمنظمات الدولية لن تحرز تقدما يذكر ما لم نبدأ من منطلقات واضحة لا لبس فيها : ارادة صادقة فيما بين الناس ، ونية حسنة لدى الزعماء ، وادراك حسي واضح لدى كل انسان بأن جيرانه يمتلكون حقوقا تستحق أقصى قدر من الاحترام .

ان هذه السنة المكرسة للسلم ، رغم بعض النتائج الفعالة التي تسنى تحقيقها في مجالات شتى ، لم تحرز أي تقدم ملموس على الطريق المحفوف بالمصاعب ، الذي نسعى فيه الى تحويل عالمنا الى عالم يسوده السلم .

وشمة بعض الدلالات المشجعة ، وخاصة عندما تبدو في الشرق الاوسط بعض القوى التي تجاهد من أجل إحلال التفاهم . فمن دواعي ارتياحنا العميق أن نرى مصر

واسرائيل ، وقد تخطيتا مشاكل قديمة قدم الدهر ومازلنا نذكر تماما النتائج المثيرة  
للاعجاب والمترتبة على الحل الذي توصلت اليه الارجننتين وشيلي لمشكلة بيغل . ولكن ،  
وفي تناقض قاس ، أمامنا العديد من المشاكل العالمية الاخرى ما زالت دون حل ؛ وثمة  
دورة جديدة وخطيرة من العنف تمارسه منظمات سرية وعلنية ، مما يؤثر بشكل كبير على  
سلامة الافراد ، بل ويهدد أمن الدول .

ان المعايير العرقية والثقافية والسياسية التي ظلت عبر التاريخ تنشئ  
للانسان الفرد حقه في أن يتمتع باحترام جيرانه واحترام الدول تشكل في مجموعها  
الدعامة الاساسية التي يقوم عليها الوثام . ومن ثم فإن اعلان الامم المتحدة لحقوق  
الانسان لم يكن إلا تجسيدا وتجميعا ذكيا للتطلعات القديمة لشقافاتنا . وتكمن أهمية  
هذا الاعلان في أن جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة قبلت الالتزام به . أما  
التقاعس عن منح تلك الحقوق فيولد في الفرد شعورا بالظلم وميلا الى الشكوى ، وحتى  
الشكوى العنيفة ، وهذا يعني وضع الامر لتقويض السلم .

وعندما أعلن البابا بولس الثاني في بيانه في أول كانون الثاني/يناير  
١٩٨٦ ، ان السلم ينبغي أن يكون قيمة لا تحدها آفاق ، فإنه كان يعبر عن حقيقة عميقة  
تنبثق من الحالة الانسانية ذاتها . فالانسان دون تمييز ، وبغض النظر عن الحدود ،  
يتطلع الى السلم ، لأنه يتوق الى العيش في بيئة يعترف فيها الجميع بكل حقوقه  
المتأصلة في كونه إنساناً\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غورينيوفتش (جمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية) .

ينبغي أن تعود المفاهيم القانونية المتعلقة بحقوق الانسان الى نقائها الاصلي الذي فقدته خلال السنوات القليلة الماضية ، وخربته التسويات السياسية أو الحلول التوفيقية الايديولوجية .

أصبح من المقبول للكثيرين الاعتراف بالفروق بين أنماط البشر ، وقبول الابقاء على حقوق البعض وتجسيدها في اطار ضيق حيث تستحوذ القوة على المجال الاكبر ويترك للكرامة الانسانية المجال الاصغر . وفي الوقت نفسه ، تطبق على بشر آخرين معايير صارمة للقيام ، نأمل في أن تكون أكثر صرامة بشرط واحد هو أن تكون شاملة . وهذا التمييز ، الذي يكون أحيانا خافيا ويكون أحيانا أخرى واضح المعالم ، تتيح له الاتجاهات والايديولوجيات السياسية التي تمارسها الحكومات .

ان اكوادور لا تقبل هذا المعيار المزدوج . اكوادور تؤكد من جديد الضرورة التاريخية للتسليم بأن كل البشر ، بصرف النظر عن مناطقهم الجغرافية أو مستوياتهم الثقافية أو تنميتهم الاقتصادية ، لهم الحقوق الاساسية التي أعلنت البشرية بأنها كاملة في الوضع الاجتماعي الانساني .

ترى اكوادور أن على الدول أن تحتوي قوتها القسرية في حدود احترام الكائنات البشرية كلها . ولن تكل عن اعلان عالمية هذه الحقوق حتى تجد التعبير الفعال فسي عالمنا المعقد والمرتكب احيانا .

بينما تقتضي حقوق الانسان غير القابلة للتصرف احترام البشر والدول ، فإن حق الشعوب في تشكيل الحكومات والسلطات التي تختارها يعد مبدأ رئيسيا آخر لحفظ السلام . يمارس العنف في جزء كبير من العالم لمنع الشعوب من التوصل الى الاساليب اللازمة لاختيار نظمها . وهناك مواطنون في جزء كبير من العالم لا يزالون محرومين من حق التصويت .

ان حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ لا يمكن النيل منه وضروري لتحقيق الانسجام العالمي . انه ايضا حقيقة يمكن تحسينها في العديد من الدول . في بلدي ، لا يزال اماننا شوط علينا أن نقطعه قبل أعمال حق المواطنين في اختيار قياداتهم

إعمالا تاما . يتضمن دستورنا حدا تحاول الحكومة الراهنة دون جدوى القضاء عليه ، حيث أن الحق في الانتخاب مشروط بالعضوية في حزب سياسي . ومن ثم يفقد الناخب امكانية انتخاب عدد كبير من الناس لانهم ليسوا أعضاء في الاحزاب السياسية ، رغم انهم قد يستحقون ثقة المواطنين بشغل وظيفه عامة .

إلا انه بينما هناك مجالا لاجراء تحسينات في البلدان التي تطبق مبدأ تقرير المصير ، هناك لسوء الحظ بلدان أخرى تقل فيها الى حد الندره امكانية تقرير المصير ، وينكر فيها بشكل ثابت أعمال ذلك المبدأ .

ان التكافل الذي توفره الاتصالات بين البشر يحول تدريجيا دون بقاء المجتمعات التي تحرم فيها السيطرة السياسية الافراد من الحق في الحكم .

ان قاعدة القوة فوق الشعب ، أي فرض المؤسسات التي قد تساندها قوة السلاح وليست ارادة الجماهير ، تصبح تدريجيا مفارقة تاريخية . وعلى رجال الدولة ان يفهموا ان هذه النظم ، بصرف النظر عن مدى تأكيدها على سيادة الولاية ، لن تستطيع ادعاء الديمقراطية أو ادعاء تأييد ارادة الاغلبية . وعلى الزعماء الذين يتحلون ببعده النظر ان يفهموا ايضا ان الاتجاه السائد هو أن يحرر العالم نفسه من تلك النظم ، وأن يطالبوا ، حتى عن طريق وسائل العنف ، بالتعبير الفعّال عما ينبثق عن الوضع الاجتماعي الانساني نفسه .

لذلك فإن احتلال الأراضي بالقوة يصبح يوما بعد يوم أمرا غير مقبول .

ان انسحاب القوات الاجنبية من أي اقليم يحتله بطريق مباشر او غير مباشر جيش أجنبي أمر حتمي تماما ، بصرف النظر عن القارة التي يقع فيها الاقليم أو أية تبريرات تطرح للابقاء على تلك الحالة من حالات العنف .

لتقرير مصير الشعوب دلالة سياسية أخرى ، انه موجه لممارسة البشر النشطة للحقوق السياسية في مجتمع ما . ولكن فوق هذا الحق ، يتطلب عالم اليوم اعترافا فعّالا بحق المجتمعات الوطنية في التنمية .

التنمية لا تعني تلقائيا الشروة . وانما تعني التنمية عملية تحول تتيح

التلبية المتزايدة الممكنة لاحتياجات البشر ، الأسر والمجتمعات . ان التنمية تعني الحق الفردي والجماعي في الحصول على قيم ثقافية ، والسعي الى حياة مادية شريفة ، والى الاشتراك تدريجيا بشكل فعال في حياة المجتمع . ان التنمية تعني ان يكون بإمكان الفرد أن يأمل في تحقيق تحسن تدريجي ، كما تعني تعاون الحكومة مع الفرد في تحقيق تلك الغاية دون أية معوقات مهما كان نوعها . إلا أن التنمية تعني أيضا - وهذا مفهوم يتراجع يوما بعد يوم - ان على المجتمع الدولي أن يلاحظ الحاجة الجماعية المتزامنة الى تواجد تلك الظاهرة في جميع أنحاء العالم .

من الطبيعي أن جميع المجتمعات لن تحقق نفس الدرجة من التنمية . إلا أن الحقيقة الظاهرة أيضا هي أن تنمية البعض لا يمكن أن تستمر على حساب الغالبية العظمى .

على عالم اليوم - ولاسيما البلدان الفنية والبلدان التي لديها النفوذ الأكبر في المجتمع الدولي - أن يوجه سياساته الاقتصادية والاجتماعية بطريقة ينقذ بها الشعوب التي تتدهور اوضاعها بشكل واضح ، وذلك اذا كان له أن يسعى الى تحقيق بقاء جماعي .

هناك تكتلات كاملة من البلدان - بل يمكنني القول بأنها قارات وشبه قارات - أصبح فيها الانخفاض التدريجي لمستوى المعيشة مشكلة قائمة ، وزاد الى حد اضعاف احساس العديد من المسؤولين بالظواهر الاقتصادية والسياسية الدولية .

لا يمكننا الوقوف مكتوفي الايدي ازاء المأساة التي تقع في العديد من البلدان الافريقية . ليس هناك فقط أزمة مالية دولية وشروط تبادل تجاري مجففة ، وانما يوجد أيضا قضاء تدريجي على الموارد المادية والبيئية . وهذا ما يميز العديد من البلدان الافريقية التي يجب أن تحظى بالاهتمام الدولي الاكثر الحاحا .

لا يمكن للعالم أن ينكر مسؤوليته ، لأنه هو الذي شجع عملية انهاء الاستعمار التي كانت ولا تزال خطوة كبيرة صوب التطور التاريخي . وعليه ان يتفهم المسؤولية الجماعية الجديدة في حالة لا يمكن أن يكون فيها عدم الادراك للشئ اقرارا له .

كجزء من الحق في التنمية ، فإن التمتع بالموارد الطبيعية بما يعود بالنفع المتساوي على البلدان المعنية أمر رئيسي . تؤيد اكوادور الحاجة الى تحقيق التعاون بين البلد ذي السيادة على الموارد والبلد الذي قد تكون لديه التكنولوجيا لاستغلالها ، بين البلد الذي يوفر العمالة والبلد الذي يستثمر امواله وتكنولوجيته . نحن لا نتفاوض عن حجب الموارد ببخل ، تلك الموارد التي لا تستخدم ولا تعود بالفائدة على البشرية ، ولا عن الاستغلال الصارخ الذي بينما يعود بأقصى قدر من الفائدة على طرف واحد ، يبدد الموارد ويلحق الضرر بالبيئة .

في نفس هذا الاطار ، نعتبر ان اتفاقية قانون البحار أحد أهم الاسهامات في القانون الدولي في السنوات الثلاثين الماضية . ان اكوادور ، جنباً الى جنب مع بلدان أخرى تشكل لجنة المحيط الهادئ ، قد أسهمت في هذا التطور . ويحدوها الأمل في مواصلة القيام بمشاريع هامة لاستخلاص الحقوق الطبيعية للشعوب التي أخذت منها موارد بحرية - دون تقليل درجة التعاون الدولي المطلوب وذلك بغية وضعها في خدمة المجتمع الدولي . فيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، فإن موقف اكوادور المتمثل باستخدامه وباستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض وتردده الطيفي ينبع من نفس الفهم . ان استخدام تلك الموارد في الأغراض السلمية بما يعود بالنفع على جميع الدول ينبغي أن يكون هدفاً أسمى في الوقت الذي يجب ان يوضع فيه في الاعتبار حق الدول النامية والدول الاستوائية الخاص في التنمية .

عقد منذ قليل اجتماع قمة بلدان عدم الانحياز في زمبابوي . واكوادور عضو في الحركة . ومنذ خمسة وعشرين عاماً ، عندما بدأت الحركة ، أكد مؤسسوها على موقفين ازاء الدول العظمى - الاستقلال والحكم الذاتي .

وكان عدم الانحياز ردا تاريخيا على اتجاه الدول الكبرى لاقامة كتلات تنزع الى الهيمنة ، وترتبط بها مجموعات من البلدان العميلة التي فقدت استقلالها عندما خضعت لسطوة الدول الكبرى وكفت عن توجيه مصائرنا بنفسها .

وقد تحول تاريخ العالم نفسه الى لعبة بين دولتين أو ثلاث من الدول المهيمنة وتدور في فلكها عشرات من الدول التابعة تتحرك بفعل الجاذبية بلا حول ولا قوة .

وكان من المحتم أن يؤدي ذلك المفهوم للعالم الى سلسلة من النتائج السلبية ، من بينها ميل كل كتلة ، من أجل منع الدول الى الانضمام الى الكتل الأخرى ، الى أن تخلق حولها مناطق سياسية اقتصادية مغلقة بغية تقسيم العالم الى كتلات رأسية من الشمال الى الجنوب .

وكانت محاولة الخروج من ذلك القالب القوي وتنمية الشخصية القومية وتجاوز التحيز الايديولوجي واقامة علاقات صريحة مع أي قطاع أو مجموعة من البلدان هي الوجه الآخر المقابل لتلك العملية .

ولم يكن هناك مفر من أن يكون مصير عدم الانحياز هو ما حدث فعلا . ولسوء الحظ فقد اهتزت روح الحركة في كثير من المناسبات . فقد بذلت المحاولات من أجل تحويلها الى ناد للبلدان الفقيرة في مواجهة البلدان الغنية . وفي أحيان أخرى وفي تعارض صارخ مع روح الحركة ، ظهر الاتجاه المضاد وهو الانحياز الى كتلات معينة : بل ما هو أكثر من الانحياز ، أنه الاغتراب الحقيقي .

وتعلن اكوادور كما فعلت في هراري ان من الضروري استعادة الروح الأصلية لحركة بلدان عدم الانحياز بالمعنى الاخلاقي والقانوني والسياسي .

ولا يعني عدم الانحياز الكراهية أو العنف ، كما لا يعني الفاظا غاضبة تستخدم النعوت العدوانية ، والادعاءات المتكررة دائما ضد دول معينة في العالم الغربي .

انما ينطلق عدم الانحياز من مفهوم المساواة بين الدول في السيادة وتبني مواقف مستقلة منفتحة بعيدة عن التحيز والعداوة ، وقائمة على الايمان بحق الشعوب في الأضعاف كيانها داخل مجالات النفوذ الحديدية . ولن تهدأ حكومتنا حتى تعود تلك الحقيقة الدولية مرة أخرى الى الوجود .

أما نزع السلاح فليست هناك موضوعات كثيرة لها طابع الاحاح والاهمية كهذا الموضوع .

فعلى الرغم من أنه لا نزاع في حق كل بلد في الاحتفاظ بقوة عسكرية لارساء النظام في الداخل والمحافظة هلى سيادته وملامة أراضيه ، فان ضخامة حجم تلك القوة تشكل سبيلا مؤديا الى التحرش والمواجهة والصراع بالتأكد .

ولا مفر من أن يؤدي التفاوت في القوة في بعض المناطق أو الاقاليم الى حالات من الاجحاف وسيادة القوة بدلا من القانون . وفي ضوء تلك الاعتبارات يتعين النظر الى نزع السلاح بوصفه عملية متعددة الجوانب . فتضخم الانفاق على الاسلحة أو غيرها من الوسائل العسكرية يضعف قدرة الشعب على العمل من أجل تحسين أحواله الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الضروري في المناطق التي حدث بها تضخم ظاهر في القوة العسكرية ، أن توضع نظم حقيقية وفعّالة لنزع السلاح ، وينبغي أن يوظف المجتمع الدولي والأمم المتحدة بمهمة الحث على عقد اتفاقيات لنزع السلاح تتجاوز مجرد تجميد سباق التسلح ، وذلك تحت رقابة دولية فعّالة .

وتستحق حالة الدول الكبرى ايلاء الاهتمام الخاص . وتشجع اكوادور استمرار اللقاءات بينها من أجل التوصل الى نظام حقيقي لنزع السلاح . ولن يكبح سباق التسلح الجاري بين الدول عن طريق خطوات مسرحية ، بل ينبغي التوصل الى اتفاقات ملزمة لا تحترم بسبب اقتناع الاطراف بها فحسب وانما أيضا استجابة للضغط المعنوي المتنامي الذي يمارسه المجتمع الدولي .

وينبغي أن يستحوذ تطوير الاسلحة الذرية بوجه خاص على اهتمام جميع الشعوب المحبة للسلام ، فالطاقة الذرية يجب أن توجه الى الأغراض السلمية . وتشعر اكوادور خاصة بالقلق ازاء اجراء التجارب الذرية التي تهدد التوازن الطبيعي للككرة الارضية . وترى حكومتنا أنه من السليم كما فعلت بلدان أمريكا اللاتينية في معاهدة ثلاثيلولكو أن يقوم المجتمع الدولي بتوسيع مجال ومفهوم المناطق الخالية من الاسلحة

النووية . وينبغي أن يصبح المحيط الهادئ بصفة خاصة منطقة خالية من الأسلحة النووية ، ذلك البحر الهائل الذي يستمد اسمه ذاته من انطباع السلام الذي خرج به مكتشفه . والمحيط الهادئ هو البحر الذي ستتجه العلاقات في اطاره لان تصبح أكثر أهمية في المستقبل . وذلك المحيط الذي يربط بين سواحل أمريكا وسواحل قارة آسيا العريضة وقارة استراليا الحديثة جدا من المحتم أن يصبح ليس فقط منطقة ذات مستقبل اقتصادي كبير وانما أيضا منطقة تنمو فيها المبادئ القانونية بصفة خاصة وتنحو الى تأكيد السلم وتشبيته .

ولم تحرز مشكلة الديون الخارجية الخطيرة للغاية أي تقدم يذكر في العام الماضي . وتعاني الدول النامية بصفة خاصة ، بدرجات متفاوتة ، من هذه المشكلة الحادة . ولم تتراكم الديون الخارجية الكبيرة بالمصادفة ولا كانت نتيجة لموقف متضافر من جانب المدينين .

وبينما يتعين الاعتراف ، وفي حالة بلدي نحن نفعل ذلك علنا ، بأن أحد عناصر الديون الخارجية هو تطبيق سياسات اقتصادية خاطئة ، فليس هناك شك في المسؤولية المشتركة للدول الدائنة والوكالات متعددة الاطراف . وقد انتهج كثير من البلدان ، ومن بينها بلدي ، سياسات خيالية للنهوض بالتنمية ، تعتمد على زيادة النفقات البيروقراطية مقترنة بنوع من الحمائية وموجهة الى أنشطة لا تحقق أرباحا تذكر ، ومع ذلك فقد استهلكت جانبا كبيرا من الطاقة القومية . وكانت النتيجة المباشرة المترتبة على هذا المفهوم الخاطئ ليس فقط استخدام طاقة المدخرات القومية واللجوء الى الديون المحلية ، وانما أيضا الاعتماد على الموارد الخارجية عن طريق الاقتراض من الدول الأخرى لتمويل النفقات المتزايدة ولسد الفجوة في ميزان المدفوعات . وفضلا عن ذلك فقد ساعدت وكالات الاقتراض الدولية والحكومات الدائنة على زيادة تلك الديون . وكان دافعها الأساسي في الغالب هو إعادة تدوير الموارد الناتجة عن زيادة أسعار النفط .

فعندما بدأت أسعار النفط في الارتفاع نتيجة للسياسة المرسومة التي اتبعتها منظمة البلدان المصدرة للنفط ، بدأ نقل الموارد من البلدان المستوردة للنفط ،

النامية والمتقدمة النمو على السواء ، الى البلدان المنتجة للنفط . ويقتصر الجهاز المصرفي الدولي هذه الموارد المتزايدة ولا يسعى الى تقديمها الى المجموعات التقليدية من العملاء الافراد فحسب وانما أيضا الى سوق جديدة وهي الحكومات بما في ذلك حكومات البلدان النامية . وقد وصلت هذه السياسة الى ذروتها في عام ١٩٨٢ عندما وصلت قدرة البلدان المدينة على الدفع الى حالة التوقف .

وكان الحل الذي أمكن التوصل اليه هو اجبار البلدان المدينة على اجراء اصلاحات اقتصادية صارمة في اقتصاداتها لتوفير هامش فعال لسداد الديون على حساب تنمية تلك البلدان . وكانت الخطوات الاولى في هذا السبيل هي تقليص القدرة الاستيرادية بما يستتبعه ذلك من آثار انكماشية . وكانت الخطوة التالية ، عندما لم يعد من المستطاع مواصلة تلك السياسة ، هي تشجيع اعادة جدولة الديون على أساس كسل حالة على حدة .

وتمكنت اكوادور ، التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الديون الخارجية مبلغا كبيرا نسبيا ، من اعادة جدولة ديونها على عدة سنوات مع البلدان والمصارف الدائنة . وكانت اعادة الجدولة هذه تعني تخصيص حوالي ٣٠ في المائة من حصيله النقد الاجنبي لاستهلاك الدين .

وعندما بدا أن اقتصاد اكوادور قد بدأ يتكيف مع تلك الظروف الجديدة ، وبدأت التجارة الدولية في التدفق من جديد ، وقع حدث هام جديد اذ انخفضت أسعار النفط فجأة .

وفي هذه المرة ، حدث نقل الموارد في الاتجاه العكسي . فقامت الدول المنتجة للنفط ، وهي في معظمها دول نامية ، بتحويل موارد في ١٩٨٦ تقدر بنحو ٨٠ بليون دولار الى البلدان المستهلكة . وينبغي أن نلاحظ أن الدول الفنية تتمتع بتلك الميزة بقدر يتناسب تماما مع مقدار استهلاكها . وبهذا تحصل الدول المتقدمة النمو على أكثر من ٨٠ في المائة من هذه الموارد المنقولة ، بينما كانت المزايا التي حصلت عليها البلدان النامية من البلدان المستهلكة مزايا محدودة .

ولقد خسرت بلادي ثلث حصيلتها من الصادرات في عام ١٩٨٦ . ودفعتها تلك الخسارة الى اجراء اصلاحات جديدة في اقتصادها ، وتهدف تلك الاملاحة الى المحافظة على استقلال التجارة الخارجية وهي الاساس لاسعار العملات الاجنبية في السوق الحرة ، وهي العملات المتحصلة من صادرات القطاع الخاص واللازمة لوارداته ، بينما تخصص حصيلة النفط ، مهما كانت تقلبات الاسعار ، لدفع نفقات الدولة ومنها استهلاك الديون .

غير أن الوضع المثير للقلق مازال مستمرا ، بمصر النظر عن الطريق الذي سلكته بلادنا لمواجهة تلك المشكلة .

لا يمكن أن تبقى البلدان المدينة في حالة من القلق والاحباط الدائم .  
 ولا يمكن أن تعيش الشعوب دون أمل ومنطق . ومع ذلك ، فأيا كانت قوة الجهود التي قد  
 تبذلها تلك الشعوب ، فإنها يجب أن توفر لها لمحة من مستقبل أكثر إشراقا .  
 ويجب أن تدرك البلدان الدائنة والهيئات المتعددة الاطراف أنه لا بد من إيجاد  
 حل أساسي لمسألة الدين ؟ وان الشعوب البائسة تتحرك قدما صوب نتائج غير مرغوب  
 فيها ؛ وان العديد من الحكومات ، وقد عجزت عن إيجاد حلول ناجعة ، بدأت تفكر  
 تفكيراً غير واقعي ، مختارة ما يبدو أنه علاج لكنه في الواقع ليس كذلك .  
 يجب أن يفهم أن نطاق المأساة ليس ماليا ولكنه بالاحرى سياسي وتاريخي . وان  
 كتلة البلدان المدينة ليست ناديا للمتأمرين ضد البلدان الدائنة ، بل هي مجموعة  
 لها احتياجات مشتركة محددة تسعى من أجل إيجاد حلول واقعية أو غير واقعية ، لكنها  
 تختلف بطريقة ما عما قد تقترحه المحافل المالية الدولية .  
 ان مأساة الدين ترتبط ارتباطا مباشرا بمأساة التجارة الدولية ، ولقد آن  
 الاوان الآن لبحث تلك المسألة الأخيرة اذ تجري مجموعة الانفاق العام بشأن التعريفات  
 الجمركية والتجارة دورة من المفاوضات في مونتيفيديو .  
 لا بد من سداد الدين الخارجي لاسباب تتعلق بالاخلاقيات الدولية ، لكن هذا  
 السداد سيكون مستحيلا ما لم تكن هناك زيادة في جهود البلدان الدائنة . كما أن  
 زيادة الصادرات تتطلب اجراء تعديلات سريعة في السياسات الاقتصادية التي تتبعها  
 البلدان .  
 ومع ذلك ، ستكون كل الجهود عقيمة بلا جدوى ما لم يتخذ العالم المتقدم النمو  
 عن سياسة الحمائية التي ينتهجها .  
 ان الحمائية تفرض عبئا ثقيلا على المجتمعات الوطنية التي تقدم العون المادي  
 في التكلفة العالية لانتاج بعض السلع ؛ وهذا في الوقت نفسه ، غير عادل ومجحف  
 بالبلدان التي تستطيع أن تنتج هذه السلع بصورة اقتصادية أكثر . وهذا من الصعب  
 الامور التي يمكن أن تتحملها أمريكا اللاتينية . وفي قارات أخرى تواجه منتجاتنا

تميزا ضدها ، ولا تطبق الكتل المهيمنة أي نوع من أنواع الحمائية لصالحنا وبعبارة أخرى ، فان هذا النظام لا يعود علينا إلا بالضرر .

وأعتقد أنني أستطيع أن أتقدم بهذا النداء بالقضاء على الحمائية حيث أن بلدي يطبق السياسة الاقتصادية القائمة على السوق الحر فليست لدينا قيود أو اعانات . والوصول الى العملة الأجنبية حر ، ونحن لا نستخدم أية آلية لتمويـض المصدرين عن الأسعار الأقل للسلع المصدرة . وهكذا ، يمكننا أن ندعو - بكل موضوعية - الى الالفاء القاطع والتدريجي للحمائية التي تلحق الفقر ببعض مناطق العالم على أساس انتقائي ، دون أن تعود بالنفع - على المدى المتوسط - على أي بلد .

تؤمن حكومة اكوادور بأن الارهاب والاتجار بالمخدرات خطران جماعيان مترابطان . فالموارد الهائلة التي يمكن أن يولدها الاتجار بالمخدرات والقوى الشريرة الفاشمة الناجمة عن الارهاب تتشابكان ويشجع كل منهما الآخر ، وتؤمن حكومة بلادي بأن الارهاب والاتجار بالمخدرات يمثلان نوعين خاصين من الجرائم ، تحددهما سماتهما بوصفهما جريمتين ضد الانسانية . وكلاهما يهدد بصورة عشوائية وشاملة وغير محددة . وكلاهما يتجاوز الحدود ، ويستخدم الموارد الدولية ، وهما ينفذان ويضربان في وقت متزامن أجزاء عديدة من العالم . ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي عملاً متضافراً على مكافحتها .

وفقاً لاعلان كيتو ضد الاتجار بالمخدرات المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، وبيان الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في أيار/مايو ١٩٨٥ ، فقد تقرر عقد المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . ان اكوادور ، وهي عضو في لجنة العقاقير المخدرة منذ ١٩٨٦ ، تؤيد رأي اللجنة القائل بأنه لا بد من اعتبار الاتجار بالمخدرات جريمة ضد الانسانية ولا بد من الاعتراف بالعلاقة التكافلية الشريرة التي تربطها بالارهاب .

ان جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة يتضمن بندا يتصل بالتدابير التي يجب اتخاذها لمنع الارهاب الدولي . وفي العام الماضي وبناء على توصية اللجنة السادسة ووفقاً للقرار ٦١/٤٠ ، أدانت الجمعية العامة ادانة قاطعة

لا لبي فيها جميع أعمال وأساليب وممارسات الارهاب حيثما وقع وبغض النظر عن يرتكبه بما في ذلك تلك التي تضر بالعلاقات الودية فيما بين الدول وبأمنها ، كما وصفت جميع الاعمال الارهابية بأنها أعمال إجرامية . ونحن اذ نؤيد تلك المعايير فاننا نجد نداءنا باعتبار الارهاب أيضا جريمة ضد الانسانية .

لابد من معالجة الجرائم التي ترتكب ضد الانسانية بموجب معايير خاصة من معايير القانون الجنائي الدولي . ولا بد من تقييد الحماية المحددة الممنوحة لأنواع الجرائم الأخرى أو القضاء عليها في حالات الجرائم المرتكبة ضد الانسانية . وينبغي أن تنبع القواعد الخاصة بتسليم المتهم من توافق الآراء الدولي . ويجب ألا يكون هناك خلط بين الارهاب والسياسات - مهما كانت قمعية - لبعض الدول التي تكافح الارهاب . وتبذل المحاولات لتحقيق تحول أيديولوجي يهدف الى تمييع الحدود الواضحة البشعة للارهاب ، ساعية الى اعطاء نفس الاسم للسلوك المتطرف الذي قد يتبع في بعض الاحيان لمعاقبة الجريمة .

لا يمكن بأي حال من الاحوال تبرير استعمال القوة المتطرفة ، ولا يمكن تبرير انكار الحقوق الاساسية على الادميين ، وسحب الاشياء والاشخاص من الولاية القضائية الطبيعية المسندة الى القضاة . لكن هناك هوة واسعة بين هذه الامور وخط الافكار وتشويشها وتتخطى تلك الهوة الانحرافات الايديولوجية . ان الارهاب ، هذا الاجراء الذي يرمي الى التخويف باستخدام العنف للارغام أو القسر ، بحيث تفقد المجتمعات هدوءها ومركز التحكم في مصيرها ، أمر لا يمكن تبريره بحال من الاحوال . واكوادور على استعداد للتعاون بصراحة ووضوح مع بلدان العالم الأخرى لادانة هذه الفظائع والقضاء عليها في عصرنا .

لم تشهد الأشهر القليلة الماضية أي تطورات مؤاتية فيما يتعلق بمأساة أمريكا الوسطى . ان الحجم غير المتناسب للجيش ومخزون الاسلحة ، والتدخل السافر الوحشي من جانب بعض الدول في المنطقة ، واستمرار تنصيب بعض الانظمة الشمولية التي يشجبها الجميع لا تزال تزيد من تفاقم التوتر في تلك المنطقة المنكوبة من قارتنا

الأمريكية . ويؤسف اكوادور عميق الأسف أنه بالرغم من تضامننا القاري ، ومن روح  
ايماننا بأمريكا اللاتينية ومن ادراكنا للخطر الجغرافي السياسي ، لم تجد هذه  
المأساة علاجاً حتى الآن .

ان جميع موارد القانون الدولي ملائمة لحل المشكلة . وليس ثمة محفل ممارسة  
الحقوق مقصورة عليه أو اجراء التمتع بالحقوق مقصور عليه . وكل ما يمكن لمصادر  
القانون الدولي أن تقوم به يجب أن يستخدم لحل مأساة أمريكا الوسطى . وفي نهاية  
المطاف ، مادامت الديمقراطية لم تجد تعبيراً فعّالاً وأصيلاً ، وما لم يتم القضاء على  
ممارسة ارغام الشعوب على قبول أنظمة لم تختارها بحرية ، ومادام يستحيل على الآخرين  
أن يعيشوا في بلادهم التي تسيطر عليها عناصر امتدادية ، سيظل السلم بعيداً بل  
سيبقى تطلعا متناقضاً فلا بد أن ينبع السلم من وجود العدالة والقانون لا من الفرض  
العشوائي للقوة وتغليبها على أعمال الشعوب بل وضائرها .

ويتعين على المجتمع الدولي والمحافل الإقليمية المختصة وكذلك مجموعة  
كونتادورا نفسها أن تمارس ضغوطاً قوية لازالة أسباب الحرب أو حرب العصابات في منطقة  
أمريكا الوسطى ، وأن تعيد الى المنطقة الملاحة الفعّالة لحق الشعوب في تقرير  
المصير وللنظم الديمقراطية وعدم التدخل .

ان حكومة اكوادور وفاء منها لسياستها التقليدية القائمة على الالتزام بحكم  
القانون في العلاقات بين الدول ، واقتناعاً منها بضرورة المساهمة في تعزيز السلم  
الخالق الذي من شأنه أن يمكن جميع الشعوب من أن تفي بتطلعاتها المشروعة الى التقدم  
والرفاهية ، فانها تجدد مقررها بتعزيز علاقات الصداقة مع حكومات البلدان المجاورة  
وتوطيد هذه العلاقات ، من أجل الاسهام في رفاه شعوبها التي ترتبط مصائرنا بعضها  
ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وتهيئة مناخ مناسب لحل مشرف وسلمي وعادل للمشكلة الإقليمية  
ضمن اطار التعاون المتبادل .

تؤكد اكوادور من جديد ايمانها بصحة الجهود التي تبذلها الامم المتحدة  
لتحسين الأوضاع في المجتمع الدولي . وما لم يتحقق بعد لا ينبغي أن يشبط من هذه  
الجهود . وان أي انجاز ايجابي يبين أن الاسهام المشترك في المحافل التي يعترف فيها  
بالمساواة المشروعة للدول آلية لا غنى عنها للتعايش المتحضر .

وتأمل اكوادور ان تتاح لكل دول العالم ، التي تتطلع الى عضوية الامم المتحدة ، الفرصة لان تنضم اليها . ومما يجدر ذكره بوجه خاص حالة كوريا الجنوبية ، وهي بلد لا ينبغي ان تعرقل رغبته التي لها ما يبررها في الانضمام الى هذه المنظمة بمواقف اطراف اخرى .

ونحن نؤيد أيضا جميع المبادئ أو الممارسات الرامية الى القضاء على التمييز ضد الافراد . وينبغي ألا يكون العرق أو الدين أو الاقتناع السياسي أو العمر أو الجنس سببا لحرمان الافراد من بعض الحقوق أو المزايا . لذلك ، نؤيد جهود المجتمع الدولي من أجل استئصال شافة كل أشكال التمييز .

ومما يهمننا بوجه خاص الجهد الرامي الى تعزيز آليات التسوية السلمية للمنازعات ، ونرى لعدد من الاسباب ان من الاقتراحات المفيدة انشاء لجنة للمساواة الحميدة والوساطة والمصالحة . ومن دواعي التشجيع أيضا ما علمناه من أن الامانة العامة تعد مشروع كتيب عن التسوية السلمية للمنازعات . وينبغي لهذه المنظمة أن تضع التقدم المحرز في ميدان حقوق المرأة قيد استعراضها .

وقد ازالنا التشريعات الاكوادورية كل أشكال التمييز ضد المرأة . ان الوجود المتزايد بشكل مطرد للمرأة في المجال المهني والوسط العلمي والحياة السياسية يساعد مجتمعا في أن يدمج القيم أو يزيد التأكيد على القيم التي يبدو أن المرأة تعتز بها بشكل خاص . وقد كان بلدي نشط في تطبيق الاستراتيجيات التي تهدف الى تعزيز النهوض بالمرأة من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ، والتي اعتمدها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة . وعمل بلدي أيضا بمشاهدة خاصة في لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وفي مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة .

وأخيرا ، أود أن أشير بوجه خاص الى مبدأ دولي تعتبره حكومة بلدي عصب التنمية السلمية والمتحضرة في عصرنا هذا ، وأقصد بذلك حرية الصحافة . ينبغي لنا أن نحرض تدريجيا تقدما في قدرة العالم على الاعلام والتعليق على الرأي بشكل منتظم ، وذلك باستخدام كل وسائل الاعلام ، دون قيود أو ضغط ، ودون تدخل من جانب الدولة أو

الجهات المماثلة الأخرى . وما زالت هناك بلدان كثيرة لا تعترف بضرورة النظر في هذا المبدأ ، وتحد من حرية التعبير عن الآراء والتعليق عليها ، وتمارس الرقابة ، استنادا الى أن ما تسمح بظهوره هو الحقيقة الرسمية ؛ وان من حق المواطنين ان يتلقوا معلومات صحيحة وفورية كما أن من حق رجال الفكر والصحفيين ان يمارسوا قدراتهم الاعلامية .

وان اكوادور لعلى ثقة بأن هذه العقبات التي مازال لها وزنها قد تزال تدريجيا ولكن بشكل مطرد . وترى اكوادور من ناحيتها ان من واجبها ان تنتهج تلك المبادئ التي تكفل الحرية غير المقيدة للصحافة وتضمن التطبيق العملي لذلك المبدأ . ان المجتمع الاعلامي الذي يتمتع بالحرية التامة ، ويتسم بالتنوع واتساع النطاق يعد من المتطلبات التقليدية للحياة في اكوادور ، وهو أحد أسباب مناخ السلم والتأكيد المتزايد باستمرار على احراز التقدم ، الذي كان دوما من السمات المميزة لبلدنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥